



Small rectangular label with Arabic script, likely a library or ownership mark.

۵۵۷۲۴۳۷

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

بازرسی شد
۱۳۸۱

۱۵

داغداران
هدیه‌ها و احوال‌نامه‌ها

شماره ثبت شده
۲۷۱۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

۱۳۳۰

۲۷۱۰

شماره ثبت کتاب: ۴۱۶۲۲

موضوع: اصول فقه

مؤلف: محمد باقر

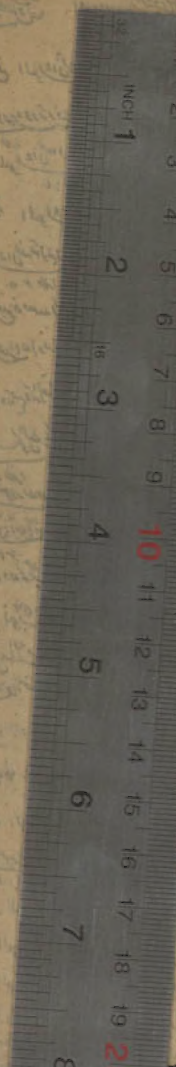
مترجم: محمد باقر

تاریخ: ۱۳۳۰

۴۱۶۲۲

بازرسی شد
۱۳۸۱

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or letter, covering the left page of the top spread.



Handwritten text in Persian script on the right page of the top spread, including a date stamp and a library stamp.

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

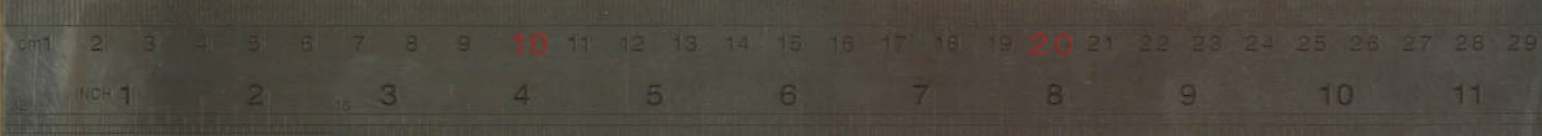
بازرسی شد
۱۳۸۵

۱۵

داماد ارکان
هدیه هوالمجلد الثاني من العميد

خطی - فهرست شده
۲۷۱۰

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or letter, covering the left page of the bottom spread.



Handwritten text in Persian script on the right page of the bottom spread, including a date stamp and a library stamp.

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

۱۵

داماد ارکان
هدیه هوالمجلد الثاني من العميد

خطی - فهرست شده
۲۷۱۰

٦٤

بلا قرآن أو القمقم فنا أو الاول اما ان يعلم اقربها او يقدم العلم على الخاص
او العكس فان الانقسام اربعة اولا ان يعلم اقربها والثاني ان الخاص يخصص للعام
وهو اختيار المحققين لان كل الخاص خاص به اقرب ملا كل العام عليه
فيكون ما خرج بالعام والما خرج بالخاص واجب والعلم بالعام فيه لا علم بما خرج بالخاص والواجب
العلم بما خرج بالخاص في ما خرج بالعام يكون اولا في العام احدا مما
بالخاص وقال شاذان العام يكون عمليا بما خرج بالعام من الخاص طريق بما خرج بالعام
ويبقى الخاص في بعضها في من وهو من مقتضى المباينة في قوله كل الخاص في
العام لا يجب لوجان والعلم بالما خرج واجب الثاني ان يعلم تاخر الخاص فاما ان يدع
قبل احصن وقت العلم بالعام وبعد فان كان الاول كان ذلك بيانا ومقتضاها
للعلم ومحذور في قوله ذلك عند الشيخ في ما خرج بيان العام عن وقت الخطا في العام
لا في الحسين البيروني وهو افيد ولن كان الثاني كان ذلك في ما خرج بيان العام العلم
في ما خرج من ما خرج العام لان مقتضاها وبيان العام العلم في ما خرج العام ما خرج العام
عن وقت الملازمة وهو بطلانها الثاني العلم بما خرج العام صلى العام على الخاص وعني
العلم بالعلم فيما علم من الخاص وبالخاص في من وهو مقتضى الاشفاق وبالخاص
البيروني واختاره في الدين والعلم بالعلم وقال ابن حزم في العلم بما خرج عبد الجهاد
يكون العام ناحيا الخاص المقتضى والمقتضى على ذلك يرجع اولا ان العام مناف للخاص في ما
عند مقتضى كما ناحيا كما لان الخاص هو الخاص الثاني ما خرج عن ابن عباس
قال لكننا ناخذ بالاحد فما احد في العام المتاخر احد في ما خرج بالاخر بني كوب

نزلت في حق سلمه بن يحيى فليته اللعان نزلت في حق حلاله ابن امير المؤمنين
عليه السلام ومن بعد على العار بعد ما وعد نفسه على ما وردت عليه ارجح الخالف بان
المراد من ذلك الخطاب ان في الواقع جوابا لما بان ما وقع السؤال عنه او غير ذلك
يقضي ان يرد عليه ذلك يقتضي تخصيص اللفظ بالسبب والنافي وجوب
تأخير البيان عن وقت الحاجة وان كان في الجواب المنع من تأخير البيان كونه مراده بيان
ما وقع السؤال عنه وبيان فيه معارضة في اللفظ على ما علم من الجواب لا يلزم تخصيص
السبب وتأخير البيان عن وقت الحاجة وان كانت وكالاته العلم على المسئول عليه
اقرى لان امره من العلم معلوم ولا انه تأخير البيان عن وقت الحاجة وان اقر
فيه مطلق **قال** من هذا انه في الثاني من هذا المذهب الذي ليس بمخصص الجوان
فهمه ما ليس بالبيان ولا على وجه ذكر البعض ليس بمخصص لعدم الاتفاق بين
انما اجاب به فقد ظهر من حيثها طهرها واصل العلم اولى من المخصص لان
حجته والعادة ليست بمخصصة لان افعال العباد ليست بحجتها الشرعية الا ان يعنى بها
الاجماع او يقتضيه عليها وكنها لا يقتضي حجة عن علم الجواب على كل
شيء عليه خلاف العلم وعلى منسب لا يخرج من علم الخطاب والعبودية والكفر
لا يخرج من علم الخطاب والعبودية والكفر لا يخرج من المقتضى بهما في العلم
الا انما يقتضيه الملك او السلام وجوبه في العلم من اجل العباد ولا يقتضيه
علمه وقصد المصلحة او العلم ليس بمخصصا لان اماناته وادراكه الحصر من العلم الحصر
من المخصص لا يقتضي تخصيص الخبر المذكور عن المخصص عليه في لا يقتل موعود

بما

ولا بد وعمله في عمله لعدم انقضاء العطف الشرطي العام واحتمال اعمية
العطف وليس على الزام ولا اقرب قول الحنفية لان العطف على المبتدأ
يقضي الاشراك في الخبر المقتضى ان كان خبرا موقفاً لا يقتضي اختصاصا بالامان
عطف جملة على جملة اخرى وليس المانع وجوبه من الاستثناء او التقييد
او انما في بعض العلم لا يخصه عند القاضي بعد البيان مثل ان يقول الحق
بالامان لا يقتضي اختصاصا بل ان طلقه الشك والصفة مثل بانها النبي
انما طلقه الشك لا يقتضي اختصاصا بل ان طلقه الشك والصفة مثل بانها النبي
واما ان ياتي في الجملة والحق لم يأت في حق بعض الخلق بالحق لا يقتضي
والمطلقات يتوهم من حيثها تفرقة وهو اقرب فان كان مقتضى الجملة
العلم انتفى بما كان حال الجملة على الذين يصح الاستثناء عنهم وعلى الجملة
حمازا جملة على العلم يقتضي الجملة في الاستثناء ان تعبر قد لا يقتضي
بعضه بما كان الكناية في الاستثناء وجب رجوعا الى المذاهب المتقدمة اجمع
لا بعضه واذا قلنا في الجملة ان وجب توقف **قال** قد استعمل هذا الجرح على ما
الاولى مذهب الاول لا يخص العلم بدسوس كان صحابيا او غيره وبذلك لا يقتضي
خلاف الحنفية والحنابلة وغيرهم بان وقف كراهة في الشرطية في صفة من
الامان بفضل من وقع عليه سبوا وذهب الى اجزاء الثالث لنا ان مقتضى
للعلم وهو الخطا الموعود له ثابت بالعلم ليس بالامان مذهب الاول في مقتضى
صالح للامان من احتمال استناده في مذهب الاول ان مقتضى دليل لا وجب التخصيص

وهو لفظ وعدم ما لا يلزم على تخصيصه او العادة بحجتها الشرعية
فان افعال العباد ليست بحجتها الشرعية او لا يقتضي اختصاصا بالامان
مخاطبا لا يقتضي حجة عن علم خطا من سواه من الخطاب قبل الامان او غيرها
اما ان يقتضي حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
دخوله في العام في قوله لا وجب مقتضيه واما ان مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
كل من تراءى فانه يقتضي وجوب سلامة على من كان عند رويته في العلم واما
الذي في قوله لا يقتضي حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
المقتضى وهو لفظ الاستثناء وعدم المانع ان لا يكون مخاطبا وهو مقتضى حجة عن علم
للمانع لمقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
فصل على الاضطرار في قوله لا يقتضي حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
حاشي فاكمر يشبه ان يكون كونه المقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
مخالف الامان امره ان لا يقتضي حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
تعلق خبره بفعله فهو حق وقد تقدم القول في ذلك وان امره ان لا يقتضي حجة عن علم
متعلق امره وان كان المانع غيره ان كان باللفظ عام فانه مقتضى حجة عن علم
منه مع تحقق مقتضيه في مستحقا في الخطاب باللفظ المتناول
للمانع من الله عليه والامان من الله عليه مثل بانها الناس وانما الذي هو مقتضى حجة عن علم
هو ما عموما في قوله لا يقتضي حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
بالكفر وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم

وليس كذلك ارجح الخالف بان في قوله لا يقتضي حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
كان ذلك ما حكا في رواية وان كان لا يلزم مقتضيه وجب اتباعه في العلم والخطاب
المنع من كون الخالف لا يلزم مقتضيه في رواية وانما ان مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
كونه دليل على ان مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
توهمه مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
طوره وانما قوله لا يقتضي حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
وان ينافيه واماناته من العلم وبعضه لا يلزم مقتضيه في العلم والمقتضى حجة عن علم
لذلك وكل شئ من هذا ان مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
به ارجح الخالف بان مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
موجب مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
على ما تقدم ولو لم يقتضي حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
الضعف فالتمسك بظاهر العلم اولى الثالثة احتلت في اختصاصه بالعادة
والحق ان العادة ان كانت حاصلة في ذلك التي هي على الله عليه والامان مقتضى حجة عن علم
بمستثناة العلم انما مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
لكي يقتضي حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
في زمانه ان كانت حاصلة على علمه ولم يقتضي حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
فان وقع الاجماع على مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم
الاجماع لا العادة وان لم يقتضي الاجماع على مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم

اول

وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم وهو مقتضى حجة عن علم

سلامة القيمة من كثير في العيوب والعيوب على ذلك دليل من كتاب الاستسنة
والجماع فيكون ذلك مستفاد من القياس ان كان الشيء اطلاقا ولم ان الشيء لا يمكن
بالقياس وان لم يكن في اطلاقه عيب وان دفع حكم المطلق بالقياس يكون الشيء اطلاقا وقد ثبت
حاز حكم الاقسام الثلاثة الباقية وهي بعد حسب مختلفا في الشيء بغيره متناك
في الامر الذي هو هذا البتة في لها المعنى في شأها **قال** هو احد القسما الخاص
في الجمل المبين وغيره فصوله في الجمل وغيره باحث في الاموال في بيان في اللفظ
اما ان استواء في موضع كاشرك في الجمل العاين والموق في احتمال الجمل في موضع
عند الامر باحدا اشراك في احد نوع حسنا واما ان استواء في بعض في موضع
كا كما ان الخصص في الجمل اشراك في احوال الاموال في كاشرك في يد بالامضاء الجمل في
اقوال المشركين ثم يقبل في الاموال البعض واما ان كاشرك في الاموال في موضع كاشرك في بعض الاموال
الشريعة والجماع فيكون في الفعل في الواقع كاشرك في **الجدول** في موضع في البحث
عن معنى من الالة باعتبار في المعاني العوم والخصص في الاموال والقياس في
البحث عن معنى من باعتبار في الاموال والبيان في معنى ما كان المدلول
مقدا على الالة كاشرك في نسبة بين وبين الاله كان الفاضل في الاموال باعتبار
المدلول مقدا على الفاضل في الاموال باعتبار الالة وهذا اقدم المعنى في الالة
وعقبه في البحث في انما ثبت هذا فنقول في الاموال في الفاضل في الجمل الحساب
الاجمعة في دفع تفاصيله في الاصطلاح عبارة عن كون اللفظ في معنى
منه معنى في احوال المرأة غيره بل احتملا مقسما واما ما عرفت في احوال الكتاب

وقال بعض الأشاعرة المحيا هو اللفظ الذي لا يفهم منه عند الإطلاق شيء وهو
مقتضى علم حاصل ومقتضى قولنا متع ومقتضى معنى فإن المعنى من غير شيء
وعكسا بمثابة قولنا قد أحققتهم حصانا وهو اعني الإجماع على ذلك في اللفظ فلا يكون
في العمل كقولنا أمان أن يكون له استعمال اللفظ في موضوعه كاللفظ المشترك عند
من يمنع عمله على جميع معانيه أو يكون معناه كالشيء والطهر والمثل على العمل
لكل واحد من أفراد عمل الله واجدا على العينين مثاقيلهم فائق أحقدهم حصاء
فإنه تعالى ما كان مقدرا له بحمل أو فنيته في الكلام واحد من أفاضله كنيسته في غيره وإجمال
استعماله في معنى موضوعه كالعام المحض في الجمل مثل قولهم وأصل كل ما رزق لكم
أن يدعي باسم الله محضين غير ما نحن فينبغي لكل الإحصان وهو غير معلوم
وهو كقولهم وأصل كل جملة الأنعام لا ما يتلوه عليكم الاستدلال بمجهول قبل التلاوة وهو
مستلزم لتمامه السابق بعد الاستدلال أو مثل قولهم أتمم الشرائع ثم يقول الرسول
عم المراد البعض لا يعينه فإنه يكون محلا ومثالا للأشياء الجمل باعتبار تخصيصها العام بالصفة
المجهول أو الثاني محلا باعتبار تخصيصه بالاستدلال المجهول وهو تخصيصها بالمقتضى
والثالث باعتبار تخصيصه بقول الرسول صلوات الله عليه وآله وهو تخصيصها بالمقتضى
من السنة وإجمال استعماله في غير موضوعه وغير موضوعه كالاسماء الشرعية والمجازية
فأقول مثاقيلهم على أتم الصلوة والله على الناس حج البيت فإن المراد بالصلاة وأتم
الصلوات المحصورة في التامة من معنى اللفظ وهو لغة وتعربا بل ما كان معلوما
فيستحق الإجمال هذا لأنهم القوم في الرمز المعنى الغير وبلغ ذلك الذي هو المراد

القول فان لم يكن بحال الوجوب حمل على مضمونه الامتثال والثاني كما اورد دليل على عدم
امارة حقيقة اللفظ من الجائزات متعدي ولا الأولية لاحدا فانما يتحقق الجمال
وقد يكون الجمال في الفعل كما لو قيل ما يدعى علي وجده ارفع الصدقة من وجوب
او ذهب فان لم يكن بحال احتاجا الى البيان يقررت بتلك الصدقة ما دل على وجوبه
كما لو قيل باذان واقامه فان قررت الوجوب **قال** رحمه الله البخر الثاني الجمال جائز
في الحكم وواقع كما لا يتصور من طرح الخلفان الفصل الاطعام والامر والعيشة في نحر
معد البيان طال بعز فالية والامر تكليف الجمال الجواب الشيخ المالك في الامور ان كان الجمال
الاطعام التفصيل والمغنى من الثانية بيان قرآن التفصيل المصلحة خضيفة وظاهرة
حي الاستدلال امتدانا بقيا البيان فيحصل الثواب **قال** اتفق المحقق على جواز
وقع الجمال في كلام الله قدم وسعدنا اذنا ان المصلحة يمكن معلقة باليعبر الشيء
اجمالا ومع التفصيل فيقع يحصل تلك المصلحة ولا يقع فيكون جائزا اما الامور
فكما في الامور المتكلمة كذا هي قوله تعالى احسنه يوم حسابه واما بعدا واما الثاني
فخطا اخرج الماتع بانر خاطبه الله بعد الجمال الحان اما ان لا يقصد به الاطعام فيكون عشا
وهو يتجوز على الله عند الوعد بعد الاطعام واما ان يقصد به المايل على الماربه او اذنان
كان اذنانهم التقى بعين فانه كان التخصيص على المعنى اسهل واغنى في باب
الافصاح من الجمال المتعجب بما يال حج على المراد منه وان كان الثاني لهم كلفه لا يطابق
انهم المعنى المراد من اللفظ الذي لا يال عليه يخرج من قوله والجمال انهم اذناه بالاطعام
المعجب بالجمال ان كان التفصيل الماربه العيشة على تقدير انفسه فان لم يكن من انفسه

قصده الانعام القصصى التباؤ وقصدا الانعام مطلقا وانتفاء القصد مطلقا حتى
يلزم العتب وحمود المصعب بقوله المنع من الملائكة الانعام كان العلم الانعام
القصصى وان كان الملائكة الانعام مطلقا اذ انما يعلم المذنب تكليفه لا إطلاقه على تقدير
تجزيه من البرائة القطعية بغير نافية على تقدير اقترانه باحتمال اشتغال المتقبل
المذنب عن نافية غفيرة يعلمها الله ولا يصحدي عقربا لعداها كما هو على نافية خاصة
وهي استعداد المطلق لا امتثال عند الخطيئة المحل لاجتماعه في طلبها للبيان
الموجب لحصول الثبوت واليه انما اراد المصعب بقوله المنع من الملائكة الثانية **قال** رحمه الله
البحر الثالث في التعليل والتحريم المضاف الى الاميان ليس بحال السبق فهم تحريم الانعام حرم
عليكم الميتة والى فرح حرم عليكم افعالها اجماع الكرخي بان عقلة غير مقدور فلا يدل
من افرا ولا اختصاصا من اجل بان المنع وعدم الاختصاص **قول** قد استعمل هذا البحث
عائذكم اشياؤه منها فاجابوا بانيت ذلك فيها التعليل والتحريم المضاف الى الاميان
منزلة قوله انا احللكم ازواجكم وقوله البر اكلكم القيات وعظام الدفني
اقول الكتاب حملكم احللكم جميع الانعام وقوله حرم عليكم الميتة والدم حرم
عليكم افعالهم فذهب محقق الغرة الى الاستدلال انها الميتة بجملة خلفا لاجل
عبد الله البصري وادى الحسن الكرخي ان ذر سبق الى الفهم حمل المذنب وقوله
احللكم جميع الانعام وحرم عليكم الميتة وحل المولى ويحرم عليه من قوله انا احللكم
لك ازواجكم وحرم عليكم افعالهم ومباداة الغنى الى الفهم عند اطلاق اللفظ
لهذا لانه حقيقة فيه على ما اصابه وان كان محاذا نجس الوضوء الذى ذكره النظر

وهو انه لو يكن ذلك الفعل بياضا لم يعلم البيان عند الحاجة الى العلم بالثبوت لانه
 كتحقيق كمال الخلق فما تقدم منكم والملازمة ظاهرة في العلم وعدم وجود ما يصلح ان يكون
 لها ما سوى الفعل المذكور وعلم ان بعض الناس ذهب الى ان الفعل الكليين بياضا هو
بطلان البيان بياضا نعم الصالح والنج والحقير وكان قد يكون اول من فعل الحق الحق الخالف
 بان الفعل لا يطول فيقتضي الى تاخير البيان عن وقت الحاجة وهو مبطر الحجاب
 ان الفعل لا يكون الطول مع تقوى ان البيان انما هو علمنا بكمالها وكان احدا
 الطول بحيث يجب تاخير البيان عن وقت الحاجة من الانس كذلك وجب اطول
 البيان بالاول في كمال او فعلا وقصبي البيان بالثاني وان تأخر ما كان كمال البيان
 مما يعلم اطول المضى تاخر البيان عن وقت الحاجة علمنا بكمالها والماء
 في قوله والمهم ويحكم بياضا فائدة الى العمل والها في قصده وتبين عاذا الى الثاني
 صلا ان قوله والحق كذا او انظر عطف على قوله والحقير وقوله والحقير معطوف
 على قوله والحقير **قال** محمد بن ابي الفوارس الثاني القول والنقل ان اتفاقا الى بيان
 والثاني تأكيد وان منافيا لما لو اعني واما رحمه قال امر الحق في المقدم
 بيان وقيل القول لبيان بياضا ولا يرجع على البيان ان الفعل يحصل الزم
اقول القول الفصل اذ لم يجر احد منها البيان خطا في مقدم علمها لتحقير الالوه
 فانها امر كمال بياضا والحق ان توافقا ان يكون صلا لهما احدا في السابق منها
 بيان والحقير تأكيد ان كمال الكمال وهذا الى اللبس وحصل بالاول فيبقى للثاني
 فائدة الا ان كمالا فان علم ما فيها يعني بسبب لهما الاخر بالثبوت والناقص
 فالبيان

فاليان هو الأول والثاني من كمال وان جهل علم ان احدهما في الجملة بيان والثاني
مؤيد كمال هذا ان كانا معا ويصح في حق الكشف والاضاح اما توافقا فيهم فيعلم
الاضمحلال لتأكيد الحق فان علم تقدم الاضعف كان الحق مؤيدا وكذا ان جهل
انك لا يمكن تقدم الحق وتاخر الاضعف والاربع تأييد الحق ولا اضعف هكذا قيل
وقد نظر لانهم في عدم تأييد الحق بالاضعف فان من المعلم ان الظني الحاصل
بنتائج المتأخرين دونه كمالها فانها بالثبوت الظاهري في خبره على شاهدات
غيرها انما يتعارض مع كماله الكلي لتأكيد الخبر بالاضعف وحسب بل بالجمع فيها فانه
لنستكشف انما يعلم احدهما ان كان الحق من الاخرين ان توافقا في العلم وهو غير
المراد من قولهم في حق الحق والعقوبة فليطف بالحق او بالادعاء وادعى عنه فانه في
وطاؤه بالحقين وصحى سعيين فان تقدم احدهما ذكر ان المقدم بيان اعدا في
الحسين فان كان الحق كان الطرف الثاني غير واجب وان كان العكس كان واجبا قال
مناصب الاحكام ان كان الحق مقدمه ان كان الطرف الثاني غير واجب وعمل النبي الله
عليه السلام بحسب عمله على الذنب والاخر في مخالفة عليه القول والجمع بين الدليلين
اولى من تخرجهما وعمل الطرفين يكون تأييد القول وان كان القول مستقرا فهو اول
على وجوب الطرف الثاني ان القول بعد دليل على عدم وجوب ما قبله باطل كقوله القول
ممتنع فاما ان كان يكون ناسيا لوجوب الطرف الثاني في حق ادعائه وان جهل الحق
وجوب الاول ورف الثاني في حق ادعائه وان جهل المقدم منها فالاول
تقدمه فيقول القول وجعل بيان الكثرة مستغلا في الكثرة بنفسه بخلاف العمل المتعسر

الما تشرنا ما يلهي ما ذكره بنا لا دلالة على تقديم الفعل يمكن حمل الفعل على ما في
 الطرف الثاني ولو قدم الفعل لم يمتنع كذا القول ولو كانا في حكم الفعل
 أو أن يكون الفعل بليانا وجوب الطرف في مقدمه وقت استمر الفعل بليانا عدم
 وجوبه في وقتا بعده فلا احتمال والتخلف خلاف الأصل ولا قرآن بين النبي صلى الله عليه
 وآله وبين استمره في وجه الطرف الثاني في وجهه بالنسبة إلى الماشرك أنهما معا في
 الحكم وقتا آخر فيكون الفعل بليانا سواء كان مستقما أو متاخرا لا يبان حينئذ
 بغير أن الفعل الخارج في قوله بنا ما لا يمتنع حاله أو حاله ولا في وجه جابن الدليلين
 لاستحالة كون خلافه من غير أصل وجهه لا في قوله أبو الحسن فيكون البيان القول
 المحكي لا في قوله تأخر الفعل في غير ذلك من ناحية أو حاله بخلافه بل كان في قوله
 فلا في ولا تعطيل فيه ويمكن أن يقال ما ذكره من المثال في مطابق أو ليس القول
 وأما ما جعل الكون بليانا لا يمتنع حكمه أو تقدمه أو تأخره في قوله تعالى فليظفر
 لها أطرافها واحدة لأن زمانه في وقت التكليف لا يطابق لأن تأخره في المباح في وقت
 الحاشية أما ما قدمه على هذه الآية أو عدم حضور وقت العمل بدلالة القول فلا دلالة
 إذا جعل على أن يكون في إيجاب واحد لا يوجب شيئا أو العند من غير أن في الآية
 العبادة فيه **قال** رحمه الله الخيرة الثالثة البيان فلا يارى المبنى في الضعف
 الضعف وقد يكون معلوما للمبني مظنرا أو الحكم كما في تخصيصه العلم بالبيان
 وكما في بين الواجب في وجهه بليانا **قال** سادة البيان المبني في الضعف
 والضعف أو عدم تأخره يكون في شرطه المبنى أو الأصل لمعنى الشارع وتأخره في حكمها

على معناه اما الامارة فذهب ابو الحسين الى كونها واجبة كون البيان معلوما انما افاد
البيعي معلوما وطولها راجع الى اوقات فخرها بالبر فمما هو خست له من صفة وعمل
بعض قديم في مفاصله الماء القوي المحقق على حاله وجوانها واحد من الانعام
الاربعة المذكورة في ذلك اكره كونها معلومين ومطوفين وكون البيان معلوما بالبيان
مطوفين والعلم كافي في تخصيص عموم الكتاب والستة المتواترة في غير الواحد وقد ظهر
ذلك ما تقدم في باب تخصيص العموم واما الثاني فان كان البيان محال كفي في بيانها
تعيين احد احواله اذ في ما عداه من جهة الاثر فوجب العلم بالالزام وان كان
ظاهرا في احد احوالها والمطلوب وجب كون الخصص اقوى كذا من العام يصح
التخصيص في كون الحديث اقوى كذا على التقيد على المطلق على الالف اذ لو صح
لزم الوقت وان كان البيان هو الاستحالة العمل بولغا الايجاز لا يتبع عكسه
امساوا وانما في هذا القاع ان بيان الواجب واجب فان اردنا ان ما نزل الرسول
واجب وبيان غيره من هذا المذهب والمكره ليس واجبا عليه وان كان محال فخط
فان بيان الجمال واجب مطلنا سواه مقتضى فعل واجبا وغيره من الاكام وان كان لزم تخلف
على المطلق وغيره نظر الذين الزم الماكرون فان ما فعل الواجب فعلوا وغيره من الناحية
والمندوب والمكره ليس فيه تكليف على ما تقدم قال من علم ببيان تكليفه والمطابق
وقال نخشا محمد الله ان المندوب والمكره وان لم يكونا من التكليف انما اوجبا
مطلوب الفعل كالمطلوب الترك فوجب فيها البيان كذا على الفعل والترك
يستحق العلم كون الخطاب بمما اوجبا المباح كذا في بعضه من البيان تحقيقا للغير في الخطاب

لا استحقاق ولا اشتراك والمجاز خلاف الأصل فتعريف كذا الفعل بالشرك بينهما وهو
مطلق الاختصاص قوله لا يشاءة بين ما قلناه وبين كون الآية البيان العرفي باطل
لأن ما قاله المفسر في تعريف كذا الفعل لا يشاءة البيان العرفي قال محمد بن أحمد المفسر
الشافعي في الأفعال العرفية بطلت الآية ذهب الأئمة إلى أنها صالحة لا شبهة
عن الأئمة وعليهم السلام أصولها كانت الذنب صغير أو كبير ولا فرق بين العرف والبيان
لا قبل النبوة ولا بعدهما ولا لوجه الباطن مع العلم بالوجه الباطن معصية
وكان في الأمان من إيمانهم فينبغي ما في الآية العشرة وكذا في الاعتقاد المطاع من العلم
ببطلان عملهم وهو يفتقر إلى العلم والتفكير على اعتقاد وقوع الكفر من الاعتقاد
حيث جوزوا الذنب وكان ذنبهم كغيره من وجوب بعض الجواهر صدور الخطأ
في الاعتقاد الذي لا يوجب الحكم بعدم جواز الاعتراض شك ما ما يتعلق بالاعتقاد
فما جعل على عصية فينبغي ما يتعلق بالاعتقاد كذا الاعتقاد سهل وقد جوزوه
بعضهم في الحشونة حين الكبار عن غيرهم من الاعتراض فينبغي عقلا ومنه سماع
والجواب في معنى من الصفة والكنية كما سبق في التاميل وبعضهم من القول بالاعتقاد
وجوزوه سهل لأنهم لم يفرقوا بين بطلان الاعتقاد وبين كذا الاعتقاد فينبغي
من الكثرة وجوزوا الصغيرة سهل وصحها في الاعتقاد لا الشك والحق ما ذكرناه
أقول لما توقف كذا بعض الاعتقاد الراسخ عليه في العلم من مبادي الأحكام الشرعية على عصية
م وجهه عاصي عن ذلك وهو طلق أفعال الأئمة عليهم السلام وأعلم أن الأئمة
ذهبوا إلى عصية كذا في كذا ذنب صغير لأن أكبر من عدم أو سهوا أو خطأ في التاميل

في كذا

قبل النبوة وبعد الأئمة لوجه عليهم شيء من ذلك وجوبه ابتداء مع جهل الخلق
بكون معصية كذا لوجه الأمر بالانقياد لشيء من ذلك فابتعدوا عن كذا حتى نزل الله
فابتعدوا والآن بطلت الآية وجوبه الختم لأن النبي لم يكن معصيا للخلق
أخباره بالكتاب مع يفتقر إلى الوثيق بأخباره وهو لم يزل في الاعتقاد فائدة الاعتقاد
منها عرفت الخلق في ما لم يستعمل على ما كان في الشيء الحسن والوجه الباطن
الشيء عليه السلام بذلك بحيث تباين ما في الاعتقاد والوجه الباطن والوجه الباطن
الأمر الكفر في إيمانهم حيث يجوز كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
وما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
وفوا به كان جواز الخطأ عليهم يسقط علم من علمي لستم ويجب الاختصاص
والاعتقاد في من شاعبه في الاعتقاد على ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
الاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
وأما الاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
أمرها من أصل من كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
فإن دليل الاعتقاد على الحسن والوجه الباطن وجوبه رعاية الحكم في الاعتقاد
وهو لا يقول به ولا يختلف الجهر ومن بعد النبوة وما حصل اختلاصهم من وجه إلى الاعتقاد
أشياء وأخبار ما يتعلق بالاعتقاد وقد انتفى عما لا يجوز علم كذا الاعتقاد
من الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
الاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة

وحتى يخرج على ما لا يراه على علمهم والاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
بذلك الاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
به كان حاله والاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
الاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
باعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
الاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
والاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
على الوجه في الأحكام الاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
طبيعة كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
ولا يفرق في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
من خسران كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
في الشك في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
فيه لا يفرق في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
والاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
لا يفرق في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
كونه بل أن علم أن الرسول معصية بآثاره التي لم يزل في كذا ما في الحشونة
في حقه وحقا من عند جماعة من الأصوليين كابي شريح وابن أبي عمير وابن
والحنابلة وجماعة من المعتزلة ونقلوا عن الشافعية كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة

لكن منصرف أو تارة ما يتعلق بالاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
عاصي عن ذلك من الأحكام وجوزوه في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
ما يتعلق بالاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
باعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
عقلا لا سمحا ومنع الجواب في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
منه على بطلان الخطأ في التاميل وبعضهم من كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
وجوزوه سهل لكن من مواضع من مواضع من كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
في أمته لوجه معرفتهم وعلمهم من كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
وجوزوه سهل الصغار على أو سهوا أو خطأ في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
وسبق في القليل كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
سهوا أو خطأ في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
ولا استقصاء في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
عند من كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
لا يفرق في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
أسوة حسنة فابتعدوا عن كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
كلما كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
لا يفرق في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة
الاعتقاد في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة في كذا ما في الحشونة

الاسلام خير الخلق في يومهم من صفات والقدرة بالمال ثم فسخ ذلك الفسخ
بغيره من الصبر وصبره في كل وجهه المصير في البيوت والنفقة على الزنا
وفسخ ذلك الفسخ بالسبب والحد والعقوب في حق الكافر واليهن في حق
المؤمن وهو الشق وفسخ صوم عاشوراء بصوم شهر رمضان وهو الشق والما الثاني
قطر الحجة بغيره من الفسخ في كل وجهه انما هي في حق الكافر او مشرك او مستكبر
ولا تنفذ في ذلك والحق في المنع من كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
بالحق والحق في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
في حق الكافر والحق في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
مستقلة بغيره من الفسخ في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
الشرع في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
والقيام بالعبادة المستقلة على القرآن من غير حصول التوحيات في كل ما لا يجرى
ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
لرفع الاخرى ولا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
مع عدم فسخ تالعة الاثر المتضمنة لرفع تالعة في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
زنا ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
الملك مع فسخ الحكم في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
في الفايضة وفسخ الملك من دون الحكم مستقر في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
الحكم وانتقامها بغيره من الفسخ في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى

الحكم

الحكم مع بقائه الملك في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
انتقام الحكم انتقام فائدة التالعة في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
الكره وجعل انتقامها على حكم بغيره من الفسخ في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
الحكم عند فسخ التالعة مع بقائه الملك في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
المفيد بالتأليف في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
كما يقتضي للفظ العام استغراق الأشخاص في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
عن العموم كما يجب في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
التخصيص في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
بغيره من الفسخ في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
سواء في التخصيص في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
ليس كذلك في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
ابو عبد الله البصري في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
اخره في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
او زيد من في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
بغيره من الفسخ في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
قديم في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
اذا اريد بغيره من الفسخ في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى

وهذا كوجوب معرفة الله تعالى وصفاته والالهيون في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
او عند خلوه من المصلحة الباطنية على اهلها بالكلية في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
الشرع المستقل في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
بالمقام متعلق بالشرع في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
الذي هو الشرع في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
والشرع في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
من تلقاء نفسه في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
على الفسخ في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
ملك العباد في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
كحتمية في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
اما فسخ في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
بغيره من الفسخ في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
ولو لم يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
على العلم في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى

وجوب الاختيار في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
والشرع في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
بعض القرآن في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
مستقلة في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
يجوز في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
بدون شرع في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
بان شرع في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
لم يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
البدل في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
كسائر العقود في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
ما اهلكه في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
نسخ في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
على ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
فالشرع في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
او لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
الشريعة في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى
والملك في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى في كل ما لا يجرى

وليأت طعنا في دعواه فلا يمكن القول بأن فيه مجابا بين القديسين كما هو الحال
 إذا كان المانع عن العمل بها نفسا أو هو العمل بالإنفة أو إذا كان المانع من العمل بها ما لا يعلم
 العباد الجاهل به من غير ما إذا يعمل بالمشقة خاصة وهو يدعى المانع الثاني بالإنفة
 فتعيق العمل بالمشقة وهو المانع الرابع في مجموع العمل قوله ثم ما يتعيق أثر
 أو تشبهه أضاف فيه منها أو هو المانع السهل الأتقان في التمسك وفلكنا في تحقيقه في القرآن
 كالاستسراة أو كالم الرسول عليه السلام وصف المانع بكونه حيزا من آثار النفس
 أو ما ناله أو حيزا لا يغني القرآن أن يكون حيزا أو ما ناله أو كان ذلك يتعيق
 أن يكون المانع من جنس المشقة كالحال لأن ما هو مانع منك من ثوب أتينا به
 عدوا مثله فإنه يصيد في أيتامه ويشيخه ويهدوهم إلى أن وجس القرآن قرآن الثاني
 الستة مزية القرآن والثاني أنه يسبب الرضا الستة ليست فاسحة إلا الأولى فالتعيق
 ليس بين الناس ما ناله اليهم وإذا الثاني فلا تقدم من كرفن التاسع ولغا المشقة
 والواقع للشيء ويستدعي العمل بالمشقة ليعلم وقاله الذي لا يرجع لقائنا بالمشقة
 فمن غير هذا الوجه لا يمكن أن لا يكون من آثاره فالتعيق في أتباع الزواجر أو فلك
 دليل على أن الستة لا يكون ماضية للقرآن والحجاب عن العمل بالتعيق على أن المانع
 هو التاسع وهو موضح لما ذكره المراد في النهاية حتى ذلك لأنه ثم رتب على التعيق
 وجعله شرطاً فلا يكون متأخر عن التعيق المتأخر في التاسع لأنه لا يشترط فلو كان المانع
 هو التاسع وأرفق قلنا أغار على التعيق الأتقان لا المانع بطلت الاتقان متعلق
 على المانع بكونه عبارة عن إيجابه فترتب على التعيق بوجوب ترتب المانع على التعيق

وَاللَّهُ

[illegible]

والله اعلم

[illegible]

59

فولت كما ان الثاني خط الحرام من القرآن ان الامام من الخطاة يفرق بين الخصيص
والشخص فيقول يتاسد عليه من الثاني ان المقارنة مقطوع في سنة وجعل الواحد
مطلقا فيكون ما هو لا يوجب حقيقة هذا التماسه بينهما لا يقتضي المعايير
وفي نظرنا ان خبر الواحد كان مطلقا في سنة الامم مقطوع في كل سنة والمقارن
بالعكس فتساويا ما قلناه في الخصيص من الثاني لا يقتضي من الشخص المقتضي ما ذكرتم
اما الآية الاولى فلان علم وجوده في هذا الموضع الى تلك الغاية محرم في الاشياء
المذكورة على ان لا يجد فيما يحل في بابها ما يمنع لا يلزم من عدم خبر غير
ما عدا الامور المذكورة بالاحتمال في الجاهل ما كان بالامور في خبره في بابها لا يكون
فيكون لا يرفع حكما عقليا لا شرعيا ولا يكون في الخبر في بابها ما يمنع ما سألنا وما الآية
الثانية فليست مفسحة بقوله في السنة المارة على غيرها ولا على غيرها ولا يقتضي
بذلك السنة مفسحة بالقبول واما احكامها فلازم انهم قبلوا في السنة خبر الواحد
ان يكون النبي في السنة اسع من قبل ما لا يحل في السنة الى الكعبة اذ ان الخبر
الى اخبارهم بذلك في القرآن ما يقتضي افاضة ذلك الاخبار العام حيث
انهم قد يرون في الخبر في العباد وارتقاء الاصوات بحضرة الرسول
ما ان السنة قد استندت الى الخبر والاشياء في السنة مطلقا بالكتاب
سواء كانت معتبرة بالقرآن والاصول او في الخبر في السنة في السنة في السنة
فيكون جائزا اما الثاني فخط واحد في الخبر في السنة ان التمسح الى بيت المقدس
كان واجبا في ابداء الاسلام وهو ما يستلزمه السنة خاصة في القرآن العزيز
ما لا

ما لا يعلم ولا يخرج بقوله في وجهك شغل الحرام فان قلت لم يخرج من السنة
وجوب استقبال بيت المقدس الى ان كانت تلك اوقات في السنة والاشياء
باستقبال الكعبة لا ينافي ذلك قلت هذا خلاف الامور ان في هذا الباب بعض
العلم العام بالاشياء والمقتضي اصلا الثاني ان مباحة النساء في الليل كانت محرم
على الصائمين بالحقبة لعدم وجود ما لا ينافي في الكتاب العزيز وقد بينا في السنة في ذلك
بأشرف من وابتعدوا عن ذلك في كل ما لا ينافي في السنة في السنة في السنة في السنة
الخط الاسود في الخبر الثالث في صوم عاشور كان واجبا بالسنن لما ذكرناه في السنة
في صوم رمضان فيقولون في سنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
شهر رمضان في سنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
على ارتفاع حكمه في سنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
انقضاء السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
نارا وقد بينا في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
ليدعي في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
للسنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
ليدعي في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
الى الذين من ان لا منها معلوم بالكتاب في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
بعض الاحكام الشرعية مستفاد من السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
وبالعكس لا يلزم من ذلك في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة

البيان على التبع والاطلاع على ما في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
الى الذين من ان لا منها معلوم بالكتاب في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
ان الثاني في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
وفي السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
بما في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
اما الاول فليقول في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
المحرم في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
ما بين سنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
الواحد في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
وهو جائز في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
الحج في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
بالكتاب في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
ولا ينافي في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
خطاه في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
عقب الخط في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
شرب الماء في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
ووقع الاصل في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة

المشروع حاله في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
الاجماع لا يكون مستفيضا في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
اكثر الاصول في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
ما دام موجودا في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
السلام لا يكون في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
او السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
فلا في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
الرسول عليه السلام في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
الخطاه في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
محال في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
الاول في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
الاول في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
فاذا افقت في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
وطلا في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
ان تقع في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
الاجماع في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
عليه السلام في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة

الحج

على الثاني في العرفه فصل الى الحقيقه الوصفي تفصيلا استحسنه المصنف
ان النظر في هذه المسئلة يتعلق باسرها ثلاثة احدها ان الية على الشرع
تقتضي نفي العلم الذي كان قبله وثانيها ان هذه الية هل تنفي العلم
ولم يكن ان الذي ينفيها ان كان كمالا شريفا وكانت الية متراخية عن معرفته
ثالثا وان كان كمالا عقليا او هو الية الاصلية لغير تلك الية التي هي التي ان تلك
اللية هل تنفي العلم بالواحد والقياس ان كان كان الزاوية الحكم العقل جان
الا ان علمه ما يقع خارجا عن كماله لا يكون محجوزا في العلم او ان القياس
ليس محجوزا في الكليات والمخاطبة غير ان هذه الية لا تنفي العلم بالواحد من حيث هو
والا لكان شريفا على علمه ان الية فان كان محجوزا في العلم لا يمكن ان يكون
جانبا لان هذا ما يقع بالقياس ويتغير عن ذلك مسلكا فحقه العلم بالية الغيرة
على حال الثاني بالبرهان من غير علمه ثانيا في هذا العقد ليس في العلم انما
نفي التعريف او انما في الثاني وهذا النفي غير معلوم بالشرع لان العلم بالثاني
ما هو شره في علمه الثاني مع الية ويدفعها عن علمها والعلم لا يدل
على الثاني وكذا العلم في التعريف بل ذلك معلوم بالبرهان الاصلية وهو علمه على
فليس يخفى ان يكون ثباته بخبر الواحد ما يمنع من ذلك مانع واما كون الثاني
كالعلم وتعلق العلم بالمشاهدة عليها فانه تابع للنفي وجوب الية المستفاد
من العقل فالعلم بعد هذه النفي ان يكون على الفرض الحقيقه في نفسه لا يكون نفي
وقبل خبر الواحد مع ان قبول الشكاة والخروج عن عهدة العلم بالصاوة

كان

كان متوقفا على الاول الحقيقه وصلا متوقفا على الاول الجميع وفيه نظر فان توقفه
على الاول الحقيقه لم يقع متوقفا على الاول الجميع بخلاف كون الثاني كمالا فان
زيادة التعريف لا تعدل اما يقال ان الثاني كمالا الحد او في الشهادة معلقة
على خاصية كانت الية نفيها فلا يقبل في خبر الواحد وكذا القياس ان كان حكم
البرهان على متواتر الثانية لو قيل ان القيد المأمور به مطلقا في الكتاب لا يغير
بالايمان وكان القيد متراخيا عن الاطلاق كان نفي العلم الكتابي العلم على اجزاء
عقود المأمور به يقبل في خبر الواحد لما في مقتضى امتناع نفي الكتاب بكونه كان
مقتضى ان خصصه العلم العقل في خبر الواحد لما في مقتضى امتناع نفي العلم بكونه كان
وفي نظر علم اجزاء مقتضى العلم بالبرهان في القيد في وقت العلم بالخطاب على اجزاء
ان الاطلاق لا يدل على العلم نعم في خبر الواحد القيد في وقت العلم بالخطاب على اجزاء
على الحالة وانتفاء القيد في العلم بالبرهان من وقت الحاجة ويكون اثبات
القيد بعد ذلك نفي الثالث اذا قطعت بالاشارة واحدة من علمه شرقي فافترج
قطع جهل العلم لم يكن ذلك نفي لان تلك الية واقعة على قطعها الثالث
بالعقل وبيان ثباته بخبر الواحد الية الية اذا اوجب الله تعالى العلم بالثبات
ثم خبرنا به ويعني فعله ان يكون ذلك النفي واقعا على الحكم وعلى العلم بالبرهان
الفعل وعدم قيامه مقام الفعل المأمور به او لا سيما ان العلم بالاشياء منسوبة فان
قول الشارع اوجب هذا الفعل ليس فيه كمالا لعدم ايجابه وقامه مقامه
ويحتمل ان يكون نفي وفيه نظر فان ايجاب الفعل مستلزم للنفي من كماله ويجابه غير واقعة

وكلاهما حكم شرعي كان نفيها فالقيد في خبر الواحد الثانية زيادة غسل عضو
في الطهارة ليس بمنزلة نفس الطهارة ولا وجوبه ولا اجزائها كما تقدم وانما هو في
النفي وجوبه غسل ذلك العضو وذلك حكم شرعي فان لم يكن له مقتضى نفي قبل خبر
خبر الواحد وفيه نظر ان الية وتوقع كون الطهارة في خبر الواحد واقعة على خبر
للخبر في الصلوة ومن كتاب الصلاة وهو كمالا شريفا في خبر الواحد الثالثة
قوله تم وانما الصيام الى الليل عند كون الليل اياما وغاية للصوم واجبات الصوم
الى تلك الليل مثلا وتوقع كون الليل اياما وطريقا وهو حكم شرعي فيكون نفيها ولا يقبل
خبر الواحد اما ان لا يصحوا النهار ثم يلهو بصوم اول الليل كانت تلك الية
باعتبار نفي وجوبها وهو حكم شرعي واجبات الصوم النهار ليس فيه كمالا وهو وجوب
شيء من الليل على ما علمه فلا يكون نفيها وبيان خبر الواحد لتاسع لو قال
الشارع صلى ان كنتم متعلمين كان مقبلا للكون وجوب الصلوة مشروعا بالخطبة
فالصلوة عند حصول الارض حيث يكون شرطا اخر لوجوب الصلوة لا يمكن الاثبات
الثاني نفيها انما في كون ذلك كمالا شريفا في خبر الواحد على قول الصلوة واجبة
عند حصول الطهارة لا يمكن ان يكون نفيها واجبة عند علمه والخبر في خبر الواحد
عنها انما يقبل بكونه المفعول وفيه نظر لما تقدم من ان علم الشرط وجوب لعدم
الشرط طبع كون عدم الطهارة موجب عدم الصلوة وهو حكم شرعي واثبات
شيء آخر في خبر الواحد في خبر الواحد في خبر الواحد ان كنتم متعلمين ويعني
قوله الصلوة واجبة عند حصول الطهارة لان الطهارة في قول الشرط لوجوبه دون الاثبات

مقامه في ذلك وهو حكم شرعي وكان الوجه في كان متعلقا بخصيصه في خبر الواحد
والثاني بين وبين عدمه متعلقا بالاشارة المشتركة بينهما وفيه خصوصية في ذلك
طعن كان وجوبه على سبيل التعريف بين وبين خصوصية الاثر انما بالعلم من بين
حيث ان القيام بذلك الحكم لا يتم بغير صفة احد الثابتين وذلك غير الوجه الاول
ويحتمل ان نفيها انما في خبر الواحد مقامه غير مقامه ان قالوا وجبت هذا الفاعل الى
بذلك ان اثبات ذلك التغيير في خبر الواحد خبر الواحد كان ذلك النفي شرعا
الثالثة زيادة التعريف كمالا بالناظر والتميز في خبر الواحد كمالا بين الحكم بالناظر
والناظر والتميز المستفاد من قوله تم واستشهدوا بشهادتي من اياكم فان
لم يكن كمالا شريفا في خبر الواحد ان كانا من خبر كمالا او هو احد الية عدم كون خبر الواحد
في الية ولا لشرط ان الحكم لا يكون الاثباتا ثانيا خبر الواحد السابعة في خبر الواحد
وهو سلق العصور كمالا شريفا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد
لأن نفيها انما في خبر الواحد كمالا شريفا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد
لوجوبها وهو كمالا شريفا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد
غير ان كمالا شريفا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد
تابع لوجوبه في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد
فلا يكون نفيها في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد
بأثبات الكثرة في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد
قبل العقل بالتميز كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد كمالا في خبر الواحد

وكلاهما

الامام لعدم الشك في مقتضى اعتبار ما عليه من المتابعة من سبيل
المؤمنين مطلقا ولكن من متابعي ما كان من سبيل المؤمنين او متابعي بعضي كان
كذلك قالوا نعم كان كل من اقتضى من سبيل المؤمنين فلا يقتضي عدمه في سبيل
الاستدلال على المدعى نعم ان كان من اتباع ما كان من سبيل المؤمنين في حق
للصاحب وظهور ذلك لا يلهي ان المتبع لبعض ما من سبيل المؤمنين مستحق
للعنايه والثاني سلم نقله بحسب ما يتبع من اتباع بعض ما من سبيل المؤمنين
او بعض ما من سبيل المؤمنين او كل ما من سبيل المؤمنين وهو ما يصادف
مؤمنين فان الذي يفاو هو الكفر بالقدس وهو لا يتبع من حاله على ذلك
لانه المتابع للمؤمنين فان قال القائل لا يتبع من سبيل الصالحين فهم من المؤمنين
غير سبيلهم فيما يصادف الصالحين لا في كل شيء حتى في الاكل والشرب وغير ذلك كما لا يخل
لحق الصالحين وان كان ذلك في حق كل واحد من المؤمنين ان الغرض منها المنع من الكفر
سلما ذلك لكن لفظ السبيل حقيقة في الطريق الذي هو منه المهر والكره وهو
غير له هذا اتفاقا فيجب من هذا الجواز ليس بعض الجواز او بعضه مسعى الى الجواز
فان كان كل واحد من المؤمنين على الحكم لعدم المناسبة بينهما التي هي شرط الجواز ولو لم يكن
حالة على الحكم الذي هو مقتضى المناسبة بينهما التي هي شرط الجواز ولو لم يكن حالة على
حليل الحكم الذي هو مقتضى المناسبة بينهما التي هي شرط الجواز ولو لم يكن حالة على
فيكون له اثر في ذلك وجوب متابع المؤمنين في اخذ هذا الحكم الجمع عليه في ذلك
وجوب الكيفية الجاهل من سبيل المؤمنين على مقتضى الذي هو مقتضى الجاهل ليجوز
لان سبيل

لا يرد
كل
ظاهر

مؤكد

لان سبيل المؤمنين وجوب الشك بالادلة واحكامهم من المتبع لسلطانهم يكون
أحق الحكم لسلطانهم لان الامام هو الذي لا يلزم من خبره ما يتبعه سبيل المؤمنين
وجوب اتباع سبيلهم وانما يلزم ذلك من كونهم في بعض ما يصادفهم وليس كذلك فانها
واسطة هي في ذلك لاتباع سبيلهم لان الذي لا يثبت له عدمه في اقتضاها وجوب
اتباع سبيل المؤمنين في كل شيء والاعمال انما تقتضي اعتبار ما من اتباع فان وجوب
اتباعهم يقتضي مقتضى خبر وجوب كونها حادان لم يجب به مقتضى الحكم وهو انشاء
العموم قال السيد المرتضى رحمه الله هذه الآية اتماما لما وجوب اتباع سبيل
المؤمنين انما الذي يعلم منهم انما ان وجوب كونهم بالمراتب الظاهرة وذلك
لا يقتضي ان في المعصوم اما في عدم العلم القطع بواقعة بالمراتب الظاهرة وهو حق
قال رحمه الله والثاني بان وصف الامام بالعدلية لم يصفه واحدا
منها وهو وجه الجاهل ان كان العلم الذي لا يصدق به الامم في غيرها الصغار وكان
شفاها في الاخرة فالعلم حقيقة هناك والثالث بان الظاهر بعض الامم
يتمتع بالمعصوم كما قاله في الحكم بالعلم التعريف لا يلا على العموم والجزء بابي الجاهل
والمعنى يقتضي شرط الزمان **قال** لما في في الاشكالات الواردة على الوجه لا يصدق
في ذلك الاشكالات الواردة على ما في الوجه اما في الوجه الثاني فان ظاهر الآية يقتضي
وصف واحد من الامم بالعدلية وهو علمه بالاطلاق مع ان يقال ان المراد
بالوسطية العدل فيبطل على ذلك المدعى وان المراد بالعدلية المعنى فحين يوجب
ووجه الجاهل المعصوم لان علوم العدل لا يوجب على هذه العدالة فيهم شيئا على

لا

الظاهر من هذه **قال** الوجه الثاني قال السيد المرتضى رحمه الله لا يجوز احداث قول
ثالث العلم بان احد القوانين الاولين في افتقار الامام المعصوم عليه السلام
تأكل الجاهل فانما نحن في انضمام الامم اجماعا على قولين فيكون الثاني باطلا والثالث
واما الوجه فيقتضي جزم بعضهم ان لا يشترط في الجاهل على الجاهل الجاهل الجاهل
بخصيصه بعضهم بقا سبيل الامم لانهم من غير انما الامم وصغر اخر من الامم
من كان منها على وجوب الاخر فيقولون ان العلم بالعدلية لا يشترط في جميع الفقهاء
المسلمين في جميع الاحكام استيعابا لعلومهم انما الحكم الحكم العلم ان الخبر في هذا الموضع
بان علم البعض العلم انما في الاخر بالخبر فيها انما في العلم انما في حكمه وانما في الخبر
احد من سبيل الحكم بغير الفرق وانما في طريق الحكم كاحد من الامم بغير
فقد حكمه في العلم وانما في اختلاف الطريق وانما في الفرق كاتفاه الامم ولزم
ان من يوافق مقتضى الذي حكمه في جميع **قال** المستقلة اشكالات على ما في
فالعلم فيها انما في الجاهل او السبيل الجاهل الجاهل في بعض السبيل في الباقي فلهذا
احداثا تلك الامم عليها فانما تختلف تلك الامم في قولها بان قال بعضهم بالجاهل
العلم والاولون السبيل الجاهل او الامم انما في بعضهم بالسبيل الجاهل والاولون بالجاهل
فهل في بعض الامم بانما في الثالث انما في السبيل المرتضى لا يجوز ذلك مطلقا وهو
منهيب الامم كافر وجوبه على ظاهره وهو ان المعصوم لا بد ان يكون قاتلا
باحد ذلك القوانين انما في مقتضى جميع الامم انما في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
في القوانين فيكون ذلك القول حادان الثاني وهو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

الثاني والثالث لا يقع فيها الصغار ومع جزم وقع الصغار منهم وهو خطأ فحق
جواز الجاهل على الخطا وكان شهادتهم التي هي العامة في العدالة انما في في الاخرة
فيكون اعتبار العلم في العدالة غير مقتضى في العلم بالعلم والاولون من كونهم على
في الاخرة من قولنا انما في ذلك في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
كاستلزامه وصفه كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم
يجب جعلها على البعض وهو المعصوم سبيل الامم كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم
وانما من من كل ما تقدم من ان المذهب الجاهل الجاهل الجاهل الجاهل الجاهل الجاهل الجاهل
الذين فيهم من باب العلم والاولون كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم
القطعية منهم والمتاخر الجاهل شرط بلوغ الامم كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم
في الطريق والاولون سبيل الامم كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم
مقتضى من انما في العلم والاولون كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم
والاولون كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم
المحصل الخبر في قولنا انما في العلم والاولون كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم
منع من جزم الامم من مقام القاطع باسناد الى اجتماع المظن الكثرة على الخطا كيف
وخصوصا السبيل من امتناع الكفار وارجاء المثل المستمرة بغير مقتضى الطعن
في الامم ومن اعطى الخطا وهم امتناع امتناع السبيل الجاهل الجاهل الجاهل الجاهل الجاهل
الخبر في مقتضى الامم من مقتضى الامم كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم كاحد من الامم
وذلك الذي في مقتضى الثاني وكذا الثالث فاما الجاهل في مقتضى الثاني والثالث

فقط

[illegible]

اجماعهم على النفاذ الاستلزامي ذكره شرعاً والملك لا جاز في اوقات واجب بالفتح
في الجائع الطائفة في على التي هي ذلك لان الطائفة ينضم الى التي معا وانه
يتبع في العمل مرة للوزن العمل بقدر الحاجة كما تقدم وفي الثالث اننا بقينا
بعوض احرف الطائفتين بقاء الذي حقه قول الباقي لان اجماعهم تحت امة
الاجماع الموت اذ لا شئ في محض قول الطائفة الثانية لانه محض ذلك فان
قلت يجوز من المصدين في مقابل قول المخطئين صواباً لانه لا يجوز ان
صوت المصدين باجماعهم على صرح بعض الخطباء في قولهم وفي الاصل اجماعهم
لذلك يجوز جفاً وفي بعض اهل العلم القول ان العمل وفي اثنان احداث
قول ثالث لا يتحقق بقاء اجماعهم بطلاناً كما تقدم وهذا كذلك واجماعهم
على العمل فيك القرائن لا يحد شرط يجعل الاتفاق فاذا انما الشك في العمل كما تقدم
قال محمد الله العبد الذي انما احد التمس في صان الثاني في الامور وكذا اذا
كفر احداً ولو جمع اصحابه الا في ذلك كان المحل لا يجوز في ذلك الطائفتين في
القرائن عند الجهر وعندنا واضع في القرائن شرها لعدم العمل وعدم النفاذ
الاجماع عند الاجماع في هذا الامر في وجوب العمل في كل وقت بعد
قد استعمل هذا العمل في حال الاولى ان التمس العمل في اثنين كل منهما يترك في
المسئلة بخلاف الاخر فاما احده فيك التمس في في الامر كان ذلك اجماعهم
الاستياء اما في العمل في جرم كون الحصر في التمس الباقي ما في قول الجمهور
فان التمس الثاني في المومنين فيصير تحت الامة السابقة وكذلك ان ذكر لها

اجتهاد فيخرج من قوله لا يغزو ولا يستلمه قول الاعد وقامت الحربا بان الغز
والدنا في المسئلة فانكمن مع بقوله الطرف اماع فتشقق الاجماع فلا ان
الاجماع حلالا قطعي فلا يصح عنه الاجتهاد على ايدى الاجماع المنقولة بغير الوجه
حجة وهما من اجاعة في المناقعة والخفية والخبايلة وسفر جاعة من
الخفية والخبايلة ان طعن وجوب العلم باحصل فليكن العلم بغير اجادها
لغير المظنون كان الاجماع في حق الجرحان التمسك بطن كيتكم بجولة
قبلا ساعا الستة لجام قصته بغير الضم **قال** رحمه الله الضم الناس
قيل البعض وسكنت الباقى من الانكاح البصر بالجام لاحقا لا ذكرت علم الاجتهاد
او بمنزلة لم يعتقد اماما لم يكن محتلا او حصل المانع عن اظهار معتقده او انما
وقت الانكار او لم يعلم القبيل او خوفه من طعن بغيره بمقامه في الانكار
او اعتقده من ضعفه فليس محجة في الجرحان على حجة عبد الله في الجرحان
بل انكار او اظهارا معتقده ومن القول مع عدم المقتدة لا يقية هذا حال
لا شهرة في الجرحان المانع من العادة كذلك انما البعض العلم بالبر ولا يعرف
او خاف هذا السند لاهل العصر ليل او كونه واولا جاز من بعد السند
بآخر او ذكره في الجرحان لم يعلم عدم التماسك في الفلانة قوله لا يثبت الشك باحد
معينه بل لاهل العصر الثاني تأويله بالمعنى الاخر **قال** هذا الوجه مشتق على
مسائل شرعية في افتاء ائمة ليعلموا ما حدث فيه كان البحث السابق مشتقا على
شركة في الفلانة الجرحان وخص به ثلث الاطراف انما قال البعض لاهل العصر في مكان

الى سقوطهم اياه المخلو انما هو عليه وفي ذلك وما الثاني فخطوه
نظرا فان مدعى جمعية الجاهل الضابط لا يلزمه بطلان قول الثاني مطلقا بل
النظر في الخلف لاجتماعهم ووجوه الخطابة في هذه المسئلة بل ان كان بعد اجتماعهم
على خلاف ما ينبغي به الثانيين بل ان كان في وجهه وفي تلك المسئلة بل ان كان
يرجع جميع الخطابة الى قول الثانيين بل ان كان في وجهه وفي تلك المسئلة بل ان كان
معصومين في ان عليهم الخطا في وجههم وفي وجهه وفي تلك المسئلة بل ان كان
ولا سأل على من عندنا ان لا يكون المعصوم موجه في الخطا فيكون الجاهل موجه
والثاني انما هو قوله **قال** محمد الله الحجة الثانية في الجاهل انما هو موجه عندنا
لاستعماله في الجاهل المعصوم فكل جاهل قلته قد كثر وكان قول الامام في حجة قول الجاهل
موجه لا جمل لاجل الاجماع اما الجاهل فقد اختلفوا في انفسه والاطماع من جهة الخطا
من املا العقل في مسائل الاسئلة فان كثر في الجاهل لم يستدل على ان كثر في العقل
باجتماعه فيهم في تلك المسئلة لان مذهبهم في الاجماع يتوقف على انهم في العقل
باجتماعه خاصة ولو كان ذلك لم يستدل على انهم في العقل يتوقف على انهم في العقل
فيعتبر عندنا قول المعصوم لانهم في العقل يتوقف على انهم في العقل يتوقف على انهم في العقل
لان من عدم بعض الحق من غير معصية عليهم من جهة الجاهل لا يتوقف على انهم في العقل
ولمعرفة العلم بالاجماع كالمسئلة في الثاني انهم في العقل يتوقف على انهم في العقل
ان في هذا البحث مسئلتان الاولى في ان الاجماع مع قول الخطا في قول الثاني
التي تفرق في مسائل الاسئلة هل جازية ام لا فنحن عندنا ان جازية لان المعصوم في الخطا

في الخطا

في الخطا من ذلك لان المعصوم مخلص من خلافه الباقي فيكون قولهم
موجه انما هو قوله **قال** محمد الله الحجة الثانية في الجاهل انما هو موجه عندنا
لاستعماله في الجاهل المعصوم فكل جاهل قلته قد كثر وكان قول الامام في حجة قول الجاهل
موجه لا جمل لاجل الاجماع اما الجاهل فقد اختلفوا في انفسه والاطماع من جهة الخطا
من املا العقل في مسائل الاسئلة فان كثر في الجاهل لم يستدل على ان كثر في العقل
باجتماعه فيهم في تلك المسئلة لان مذهبهم في الاجماع يتوقف على انهم في العقل
باجتماعه خاصة ولو كان ذلك لم يستدل على انهم في العقل يتوقف على انهم في العقل
فيعتبر عندنا قول المعصوم لانهم في العقل يتوقف على انهم في العقل يتوقف على انهم في العقل
لان من عدم بعض الحق من غير معصية عليهم من جهة الجاهل لا يتوقف على انهم في العقل
ولمعرفة العلم بالاجماع كالمسئلة في الثاني انهم في العقل يتوقف على انهم في العقل
ان في هذا البحث مسئلتان الاولى في ان الاجماع مع قول الخطا في قول الثاني
التي تفرق في مسائل الاسئلة هل جازية ام لا فنحن عندنا ان جازية لان المعصوم في الخطا

الاجماع على جميع المسئلة واجبة الحام سلكا لكن لا بد ان يكون دليل على ان الاجماع لا جازية لكم
مخالف ذلك فانما يتم ان يقولوا انما لا ينقل الاجماع الى دليل على ان الاجماع لا جازية لكم ذلك
لا يوجب فيها فان علم نقلها اليك لا يدل على علمها بل انما هي حجة الاستدلال
عن نقلها الى الاجماع عليها ونقلها الى غيركم وعدم علمكم بذلك لا يدل على علمهم
ان الثاني انما يتم بانما لا يتحقق الاجماع الا في ما قد اختلفوا في بيان وقوعه في المسئلة
من قيام او اجتماعه في مسئلة الاجماع وما هو من وجهه في الطرقة وجوز به الباقي
اما الثانية فانه الاجماع عندنا لا بد من قول المعصوم وهو الحق في دليل
قطوعا ما ما هو من وجهه في المسئلة وانما لا بد من ذلك بان الامر على كثر في اختلاف
وطريقها يتحقق ان جميعها الاجماع مع خضاعتها الى ما في اجتماعها في قول الامام
على سائر انواع واحده الفاعل والفاعل بالحق والواجب والحجاب ان الاجماع
جا فان يكون طاهره في جميع الاسئلة على مقتضاها فان ذلك منصوص بانها الثانية
على مذهب الثاني في الحجة على مذهب في حجة وعلم ان ابا عبد الله البصري
ذهب الى ان الاجماع ان كان من مقتضاها محرم على ذلك لان الاجماع لا جازية لكم ذلك
والحق ان ذلك في حجة الامكان سلكا من دليل ما لم يثبت في ذلك الحق فذلك
من حجة ان الاجماع من مقتضاها محرم على ذلك لان الامر على كثر في اختلاف
قال محمد الله الحجة الثانية في الجاهل انما هو موجه عندنا
لاستعماله في الجاهل المعصوم فكل جاهل قلته قد كثر وكان قول الامام في حجة قول الجاهل
موجه لا جمل لاجل الاجماع اما الجاهل فقد اختلفوا في انفسه والاطماع من جهة الخطا
من املا العقل في مسائل الاسئلة فان كثر في الجاهل لم يستدل على ان كثر في العقل
باجتماعه فيهم في تلك المسئلة لان مذهبهم في الاجماع يتوقف على انهم في العقل
باجتماعه خاصة ولو كان ذلك لم يستدل على انهم في العقل يتوقف على انهم في العقل
فيعتبر عندنا قول المعصوم لانهم في العقل يتوقف على انهم في العقل يتوقف على انهم في العقل
لان من عدم بعض الحق من غير معصية عليهم من جهة الجاهل لا يتوقف على انهم في العقل
ولمعرفة العلم بالاجماع كالمسئلة في الثاني انهم في العقل يتوقف على انهم في العقل
ان في هذا البحث مسئلتان الاولى في ان الاجماع مع قول الخطا في قول الثاني
التي تفرق في مسائل الاسئلة هل جازية ام لا فنحن عندنا ان جازية لان المعصوم في الخطا

الاجماع لا جازية لاجتماعهم لان دليل الامانة في المسئلة في خلافه في قول الثاني في الخطا
وقول الجاهل عن دليل وسبب الامانة واجبة الحام ان سلم الاجماع نقلها الى دليل
وعلم العلم على عدم الامانة جاز ان يكون طاهره في حجة الاجماع لا جازية لكم ذلك
من وجهه في الاجماع كثر سلكا في ذلك فاعلموا **ان** كثر الناس على ان لا جازية
حصول الاجماع لان دليل الامانة في المسئلة في خلافه في قول الثاني في الخطا
الاولون بان الضابط الذي يدينه دليل الامانة خطا في قول الثاني وان يقولوا ان الله
ما لا يعلن على انفسه عليه لان جميعه على الخطا وذلك يتحقق في حجة الاجماع لا جازية لكم ذلك
المسئلة في الثانية بان الراي من الخطا ان كان مخالفا ما انتفى عليه حكم الله في حجة
منعوا لجان كثر في قولهم الذي اوجبه الله وان كان معناه عن ان قولهم في قول الامام
فهو لا يتناقض فيه وفي نقلها في الراي من الخطا والمضى الثاني وليس هو المتناقض
فيه لا يتناقض عليه بل المتناقض انما هو في حجة الاجماع على هذا الوجه ان لا جازية لكم ذلك
بان لا يمتنع الاجماع لان دليل الامانة في المسئلة في خلافه في قول الثاني في الخطا
للاجماع جازية وان كان الاجماع لا جازية لكم ذلك لان الاجماع لا جازية لكم ذلك لان الاجماع
على جميعه في المسئلة واجبة الحام عن قول الامام في المسئلة في قول الثاني في الخطا
من الاول النوع من عدم جازية الاجماع في المسئلة في قول الامام في المسئلة في قول الثاني في الخطا
وتحريم حجة مقتضى الخطا في حجة كثر في حجة مقتضى على الجاهل في حجة
من الاجماع لا بد من انفسه فاعلموا انفسه في حجة مقتضى على الجاهل في حجة
عن دليل انما لا جازية في الاجماع قصد الجميع في حجة مقتضى على الجاهل في حجة مقتضى

الاجماع

التي فانما يتحقق عند العلم بعلمها بغيره للغير من ضرورة متوقفة على العلم بالغير
عند ما قلنا في العلم بصحة العلم بذلك فلا يكون ضرورياً ولا يمكن كسبها قالوا
كلما علم بالضرورة منافية مدلولها لم يعلم بالضرورة منافية لها كما سألوا للغير او اوافيه
والله اعلم باليت صلاته والوجه الثاني في العلم بالضرورة منافية مدلولها لم يعلم
بالاكتساب منافية مدلولها لم يعلم بالضرورة او لا قلنا جاعلا قولنا مثل العلم بالضرورة
ليس بناه وان مدلول هذا العلم في قولنا انه هاته العلم بالضرورة لكن الشاهد عليه
معلومة ضرورية بل هي حيث انشأوا لكي يفهموا لانهم لو منافية للآخر في مستأنه
لثباته المألوف والثاني مثل العلم بالضرورة في توجيهه وهذا العلم في العلم
كذلك قول من لم يكن غفل ان كان في فان هذا القول كاذب قطعاً لان الغير غير انما
الماضي وقاية في صفة غير ما انما علم عنها بالذات لا يكون كذا قطعاً او ما منقول
انما كاذب وبهي لان الغير غير في الحقيقة لكن يحكى في هذا العلم المتغير عن العلم
خبر اعم في نفسه لانه خارج الشيء عن نفسه وانما هو غير مدلول العلم بالغير كذا في خبره
المستقبل فان اسم الفاعل يكون بمعنى الماعى والحال والاستقبال او لا يشاهد في العلم
كان اول العلم متناه للمستقبل وكذلك الخبر المتأخر في العلم على سطحه لا يتجلى الا بال
والاخرى لكن على الشارع فان استعمل المسمى صدق وان لم يرد في الشارع ذلك
الذي الخبر كافي انزال المشاهيات وانما هي مثل التناول على بعد قال الغير يحكم
بذلك او لا قلنا في خبره او في ذلك ما يصح العلم معقول وهو في التناول البعيد
والحق هذا ان اريد بالعلم بالغير الحكم القطعي بل ان اريد القطعي كان صحيحاً في العلم

مفتوح

فصل في التعليل وان كان بعيدا غايته ما في الباب ان هناك خلقا غالبا بالهوى طاهر
وليس الحكم المستند الى الظن الغالب خطيئا **قال** رحمه الله العلي القاسم انما
السياسة اخذت الترات العنصرية من الطوائف وتجزئت الكتب على اهلها لا يستلزم
على الجميع والمخفى ان العلم عند من هو في الاقل ينظر الى اهلها لا يحصل العلم وقال
ابو الحنفية والكوفي المجبي في الغزالي ان نظره في الحق على العلم اعتدلت نظريته
كاستواء العلم له وان ادعى الى الكتب وكان الحق عند من يجب كونه حقا وهو
صحيح كان الحق في علمه الاشياء والعوا السبل المرفوعة رحمه الله
توقف في التفرقة **قال** الحكم في الخير المتنازع اياها ما حيزوا احكاما اما ان اياها
ان نظرا المتنازع عبارة عن محي الواحد بعد الواحد بعينه ومنه قوله ثم علمنا
رسلك تعالى من بعد من بلغه خبره فيها وما يجب الاطلاع فيه عبارة
عن خبر ارقام بلغوا في الكثرة المختصة العلم بقرينة قولنا خبر جنس المتنازع في الكثرة
وبما ضاقت الاخر خارج جنس الشخص الواحد قلنا بلغوا في الكثرة الى حيث حصل
العلم بقرينة خبر ارقام بلغوا الى العلم وروى في ان افادة العلم اليقين
خرج خبره باقتران بعضه ببعض وجعله محصورا فان ليس متنازعا وان افاد العلم
ليس بسبب الكثرة والاداء في قولنا يعلم الطبيعة وهي متعلقة بحصول الا بالعلم
خرج ايضون الاحكاما والافق والاداء عطفوا على العلم لذلك الخيرة ان حصل العلم
ليس بسبب قولهم بل بالاداء وما احكامه في الاول واداءه العلم بخبره وذلك
ما اتفق عليه اكثر العلماء وهو كفى العدم انه لا يبعد العلم الحقيقي الى افاضة يحصل

فطلبه حتى علم الواطاة على الكلاب وانقار وروى المجتوب اليه والخرق
عن الحسن بن علي بن زيد بن رباح الكوفي ان بعد تحقيق هذه المقامات فتعق
كز صدا وقال ارفع المقاصد وتعني احل شئ من هذه المقامات لم يحصل العلم
بذلك والى ذلك ما ثبت حصوله على ما قلناه من بعض نظري وهذه حجة ابي
الحسين والى ابي جعفر العلم على ما لا يوافق على حصول هذه المقامات
بالعزيمة وانما العلم بالاداء والدار والقرن الحاشية على ان هذا لا يفي بها الناس
من هذه المقامات المذكورة فمن موقوف على حصولها في نفس الاكبر العلم يحصل
العلم بالبا لا يخرج من الاستيعاب من وجه العلم بتحقيق هذه المقامات شرط الفطن
بما هو اقل من تحقيقه ان المتحقق في نفس هذه الاشياء يعني المقامات المذكورة العلم
انما هو حصولها في العلم لا في نفس الشخصين بانه لا يقع الامن الحلول الى العلم
قال قدس سره الحق السادس في بيان العلم المتعارف وهو العلم المتعارف في الشافعية
لاستحقاق التحصيل الامام او مثله ومقتضى الفرض وانما لا يتحقق في شهر الايام
ان قيل فان من وجه الخبر هذا لا يتحقق في الاستدلال المتعق في جملة ادله وهو
جيد وانما يستحق الخبر في الاستدلال الاستدلال في الطرفين والاسطر في ذلك
ولا يتحقق العلم في ذلك المتعارف حيث اعتبره وعرفه في الخبر ولو لم يتحقق حيث
اعتبر انما شرطه التباين والاختلاف حيث اعتبر الشريف لعل ان يمكن ذلك
عشر في ما مر من كلامه حيث اعتبره الباقين لعل ان يمكن ذلك في العلم
والفرض حيث اعتبره استيعاب العلم والاختلاف في معنى مجرى بهلا ولا خير حيث

غالبه ومنهم من وافق على إفاضة العلم إلى أمان خراسان أمور موجودة في زماننا
معين لما كان جبريل بن أمية سافر وألقى القول وهذا كان السيرة معلوم بالفتنة
فإن كان عالما لم يحسن في نفسه العلم الشرعي بالبلاد والناحية كما تهندد والصيغ
والأبنية، عليهم السلام مثل عيسى موسى محمد صلوات الله عليهم أجمعين والمكره
الماضي مثل الكوف وغيره من الفضائل المشاهدة بالأمم وإن سار على ما كان والاعلم
بذلك يقصر عن العلم بالحضرات ولا طريق لنا إلى ذلك إلا بالامتناع من الفكر لذلك
كما تمك لنا أحداث لا تلتحق بالخال وبما تمك الفكر به كما واحد من الخبرين في المالفة
حدثنا الشيخ عليه السلام عند إفراده فعند اجتماعه يكون كذلك ولا تقلب
الجو ومعتاده وانزع وجوه الكفر على الجنب فلا يكون في قلبه العلم والمجاهد ان هذا
التمسك على ما هو معلوم بالذمة وبما يكون مقبولاً لساناً لغيره من الكفر على ما هو معلوم
لا يستلزم جريان على الجميع فإن حكم الجميع كحكم واحد من حكم إفراده ولا يلزم انقلاب
الجان من متعاند إلى الجنب عليه بخلاف الكفر بغير الواحد حال إفراده ومجرى جرح الجميع
واحد جان إلى آخره وبما عرفنا من التواتر بإفاضة العلم فلا يكون مفيداً للكل بل يكون
مستلزم للثانية الذي أقصره بإفاضة العلم اختصاراً فقال الزمخشرى ذلك العلم هو
وقال أبو الحسين الصحيح وإنما تقاس الكفر بالجهل والافتقار إلى التمسك في مقتضى
السبل لا في ذلك والحق أن الكفر كان مكتسباً بالحصول العلم من سائر النظر
والاستدلال والبال على جرحه حصوله للمعول والصان العام من جهة الجملية
النظر لاختلافه من المالفة نظر الاختصار فإنه حصل هذا السقوط في علمه

一

قلت على صفة ولا انتم الا انتم بالحق والصدق والصدق بين الحق والحق والصدق
شي من ذلك على ما في هذا الاشارة وانما على ما صعدنا وانما على ما صعدنا
بالاثر في العلم والحق في بعض المراتم وهو على ما صعدنا وانما على ما صعدنا
خصيصا مع عدم الضبط لهذه المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
شرع في الحق في الاشارة الى المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
فمن الاول في الاشارة الى المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
اختلاف في الحق في العلم والحق في المراتم والصدق والصدق والصدق
تتبع على ما في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
فلا يجوز ان يكون العلم والحق في المراتم والصدق والصدق والصدق
هذا هو العلم والحق في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
يدل على العلم والحق في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
يقوم بالحق في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
المعنى في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
الصدق في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
والصدق في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
سبحان وتعالى عما يشركون والصدق والصدق والصدق والصدق
مطابق لما في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق

كان تصديق

كان تصديق العلم في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
الاشارة الى المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
عن كل شيء لما ثبت في العلم والصدق والصدق والصدق والصدق
والصدق في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
يدل على العلم والحق في المراتم والصدق والصدق والصدق
منها في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
لا يمكن ان يكون العلم والحق في المراتم والصدق والصدق والصدق
وتتبع على ما في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
في مسائل العدل والصدق والصدق والصدق والصدق
يصير معنى هذا العلم والحق في المراتم والصدق والصدق والصدق
انا نعلم على ما في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
عن موت انسان واقرنه به صياحه اهله وشعبه وشبابه ونحوهم على واجتهاد
وشره وتسميته بكذا وهذا هو العلم والحق في المراتم والصدق والصدق
لذلك حكمه وتسميته بكذا وهذا هو العلم والحق في المراتم والصدق والصدق
خلق الخ في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
فلا يمكن ان يكون العلم والحق في المراتم والصدق والصدق والصدق
انتم جميعا على ما في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
مع ان تلك الحجة لا تفيده في العلم والحق في المراتم والصدق والصدق

وقال هذه الاشارة الى المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
عندنا من المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
جاء تصديق العلم في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق
وجوبه بعد ذلك في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق
وان بعد ذلك في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق
اخفا لا يكون في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق
بل لا يكون في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق
اكان متعلقا ببعض المراتم والصدق والصدق والصدق
من دقة او جوف كماله كما في بعض المراتم والصدق والصدق
المعروف عن الاشارة الى المراتم والصدق والصدق والصدق
مع تواتر مدعيه وعدم تواتر مدعيه في بعض المراتم والصدق والصدق
عن النبي صلى الله عليه واله والصدق والصدق والصدق والصدق
عالمنا ان يكون هذا العلم والحق في المراتم والصدق والصدق
من الاشارة الى المراتم والصدق والصدق والصدق
المعروف عن الاشارة الى المراتم والصدق والصدق والصدق
لا يمكن ان يكون العلم والحق في المراتم والصدق والصدق والصدق
في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
عندهم وانما تصديق العلم في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق

فيما حصل العلم عند تحققها في المراتم والصدق والصدق والصدق
نأني في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
قطعا ولا يكون في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق
الصدق في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
عن النبي صلى الله عليه واله والصدق والصدق والصدق والصدق
متواتر ان حصل خفاء في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق
الصدق في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
فمنه في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
تتبع على ما في بعض المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
فلا يجوز ان يكون العلم والحق في المراتم والصدق والصدق والصدق
هذا هو العلم والحق في المراتم والصدق والصدق والصدق
يدل على العلم والحق في المراتم والصدق والصدق والصدق
يقوم بالحق في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
المعنى في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
الصدق في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
والصدق في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق
سبحان وتعالى عما يشركون والصدق والصدق والصدق والصدق
مطابق لما في المراتم والصدق والصدق والصدق والصدق

متن

انه غير بالاصل انه فاقه الكذب عليه السلام بل من عند صلواته ما يحق له صلواته وعنه
 عليه السلام احتلال الكذب في حجب الخبر الى الرسول عليه السلام كونه صلواته فاقه
 وبعضهم استدلوا بك ما روي عن علي عليه السلام انه لما رآه قد جلسا وفي جهة
 ما عداي الى الكذب ما من جهة اللطف معهم ثم رث عن قوله عند الجوهي عليه السلام
 النظام جوف لك ولور فيها الكثير يوجب الخلق في الصدك لا ولا وكذا الخلق
 لوقوع الغلط منهم اسبابا ما منها ان يكون الاو في نقل الخبر بالحق قبل النقل الى
 عليه السلام لفظ اخر من انه منزه وليس كذلك كما اورد الشيخ في الخبر لفظ اخر من انه
 خصتها وصد بل عنها اورد الشيخ في بعض اصحابه بل في علي عليه السلام وفي ذلك ما استند
 اليه عليه السلام في ان السبعة منه كذبة صحته لادواته او كذا السبعين عليه السلام وهو
 وفيه معنى الجرم بل كونه اسنان الخبيث في فعل ان الجرم من جهة هذا الخلق البني
 عليه السلام ليست في الخبر انما نقله عليه السلام في كل الاو في روى ذلك ما روى
 انه عليه السلام قال في الشورى في ثلثة المرات والاول والآخر فقال في ثلثة اوقات ان كذا كذا
 عن غيره او كما كان في خبر اخر مما سببه وهو مقصور عليه في خبر ذكره سببه
 ومع احوالهم الخطا وكذا روى عنه عليه السلام قال في التاجير جوف في ثلثة اوقات
 في تاجر وليس ما من جهة الخلق لاسباب منها ان المصلحة وصلى الى اصل
 الى الرسول عليه السلام لينشر الناس عن اتباعه ومنها انه كان راعى الاو في
 جواز الكذب في روى الى اصل لا كما هو ذهب الكرام فانهم يجوزون وضع
 الاخبار العارية في المصالح اما في ذلك منهم وجوب توقيف الخبر الى الرسول

كما مضى في آياتهم ومن ثم نرى العباس ابراهيم في العلم بالامانة **قال** قد سمعنا القصة
الثاني فاجابوا احد في جوابه الاول انك لا تعلم ان القيد به هو ان لا يتبدل
الشيء بهذا الله وما قبله او ما لم يتبدل او ما جعفر الطوسي رحمه الله سمعنا
ما نحن فيه من القيد به لم يتبدل فقلنا نعم انما نحن فيه من طاعة الله في القيد
الذي لا يجب الحان لا يقتضي التوجه في العلم بالامانة في العلم بالامانة
الثاني فخره ويجيب على الفخر في بعضنا الى التوجه وانما يجب الحان في العلم
على قيام الحبيب وهو انما يقول وانما هو يعلم ان الله وهو العلم بالامانة
القول الحان في العلم بالامانة انما هو علم الله بالامانة وجيب العلم
عند جعفر الطوسي لكونه فاسقا لما نسبته ولا تنقاه الفدية في العلم بالامانة
الحان الثاني وهو كونه ضرا واحدا اوله في تعليقه على العرف في العلم بالامانة
المركب كان العلم السوء لان العلم السوء حاد فخالف فقبيل العلم بالامانة فنبعث
العلم الى القبايل بالاحكام وغير ذلك اشكال الصعب فان حجة القبايل العالمية
عليها اهل العلم الذي لا يشترط حاجته الى الوجود وكما هو العلم بالامانة
العلم بالامانة في بعض من علمت ان اخبار العلم بالامانة في العلم بالامانة
في العلم بالامانة في العلم بالامانة في العلم بالامانة في العلم بالامانة
والعلم بالامانة في العلم بالامانة في العلم بالامانة في العلم بالامانة
يعلم العلم في العلم بالامانة في العلم بالامانة في العلم بالامانة
العلم بالامانة في العلم بالامانة في العلم بالامانة في العلم بالامانة

فأشهر راجع الصدق وهو خصال الرجال وراجع الكذب وهو خصال الكذابين وراجع الخلق
فيهم الزمان وهو الخلق في الأقطار وهو خصال أهل الواحد وهو الخلق في بلد واحد أو إقليم
أو في واحدة أو أقطار أو أمم أو قبائل فلهذا قيل في تعريفها إذا أراد الخلق ونقص طرزا
أو بالقياس وغيرهم من الألفاظ وعلمنا بأن هذا الخلق في أخبار أولئك كان خبرا واحدا
لأنه لا يميز بين واحد وآخر في اصطلاح كافي الأخبار والخبر في اللغة العلم بخبر واحد
واسمه الخلق في العلم بالإنسان أو غيره أو ما يفيد العلم من أخباره وما يتجلى فيه
مالم يفيد الخلق من آثاره أو في تقييده بقوانين أو افتادة الخلق ما من زاد أو ما تدر
على ما تسمى به منهن أو مستغنى عنها أو أحكام وقضايا أو أخبار أكثر الناس أو ما جاز
التعبير به عقلا ومنه الجاهل من جملة من يمكن أن يخطئ أو لا يخطئ فيكون خبره في التعبد
به لأجله من غير أن يفيد العلم به أو من غير أن يفيد التعبد به وراجع الكذب فإنه
لا ينبع من ذلك نوع الجاهل من التعبد به أو الخبر في الناحية أو الناحية من قطع اصطلاح
الكذب بالوجهات التي قال السيد القاضي رحمه الله لعدم ما يليه مما ذكر من الألفاظ
الصغيرة راجع إلى الخبر البشري وراجع تعريفه ونقصه في أن الألفاظ السمية والبالغة
عليه واختلاف في ذلك الألفاظ العلمية فقال الأستاذ الإمام في شرحه ما هو الحقني به
والكم جملة منهم الشيخ أبو جعفر الطوسي من أكثر من المعتزلة وهو أن الذي
دل عليه السمع فقط وليس بشيء التعبد به سمعا وهو اختيار المصنف وأما أن الألفاظ
العلمية في ما لا يفيد بعلوم لنا جميعه الأولى وقبلها في أقل من كل أربعة سم
طائفة فيفسفها في الدين أو الدنيا فيقوم بها لنا جميع العلم حين ردت

أو جبه الله تعالى الحزن بأخبار الطائفة والطائفة ضاع علمها لأنها قد تفرقت العلم
 وحتى كان كذلك وجب العلم بغير الواحد من أخبارها بقية الحزن بأخبار الطائفة فإنه
 وجب الحزن بأخبار الطائفة فإن كان كل علم الحزن في الحقل أو تحت معلوم مع تقدمه
 حمل للفقه على حقيقة تعيينه على ما بينه وما كان الطلبة لا زالوا في الحقل في كونه المراسل إلى
 حمل لفظ الترجيح على الطلبة لعدم توافقه مع ما روي في أوله وطلبتهم وهو
 لا يوجب على ما تقدم ولا في الأخبار لأنه غير علمه عن الخبر الحرف في العلم داخل فيه
 وسدس أتباعه وجب الحزن بأخبار الطائفة وما كان الطائفة ضاع علمها عن فهم
 لأحوال العلم بقوله ذلك الطائفة ضاع علمها في الخبر فماتت على الثلث فإن كل
 آثار فرقة طائفة إن شاء الله تعالى في الرضا لا شيء من مبادئ العلم قطعا وإن شاء
 فالتفريق ما في العلم من فرقة طائفة وأخبار مقتضى الخبر من شأنه أن لا يعلم من تركه
 أن كان وجب فعله الحزن على ما روي وجب العلم بغير الواحد من أخبارها وجب العلم
 فلهذا الصنعة وجب ذلك كما صرح به لعدم التماس بالقرين فإن ما يجب على كل
 الحزن واجباً وهو ضايف لذلك الكبر وأما في ذلك بالنسبة لكون الأئمة أخباراً
 بأخبار جسيمة المحزنة فيعلم الرضا الخليفة الخامس في الفتوى لهذا العلم لأنها وجب
 التفريق لعل الأعلام ومن العلم أن التفريق يحتاج إلى الفرق في الشيء لأن الطائفة فإن
تأملت على الفتوى متعدياً بوجهين أحدهما أنه يلزم اختصاصاً لفظاً بغير
المجاهدين إذا لم يجدوا العلم بفتوى جبهة أخرى وهو أن لا يكون مطلقة
 وجوبه إنذاراً للفتوى جبهتين فالتفريق خلاف الظاهر لعل على الأولية في العلم

القوي والمرة جنبا بحيث يحصل لما فيه نفس السام بعدد الحجر ويعتبر في
 اجتناب الكبار وعدم الاطراف الصغار واجتناب بعض الصغار والوجه في الآفة
 الشك في لطفه في الخير وسره بانه قبل بعض المباحات القاصصة في المنة كالكل
 في الطير ومضا حبله فلا يلازم في المانع والصاحب ان كل ما كان النافع مع
 المانع على الكذب فاجتنابه معتبر في العادة اما الضيقة فادعها لا تنفع في العادة
 ان الموقوت بدلالة الشئ وانما لا تستلزم العادة ما في شئ من الكبار ولا الصغار على
 الصغار واعدت بالتوبة وهي الذم على المعصية والذم على ترك المصلحة الجاه
 اعتد في الكبار فقال بعضهم حكما ما في هذا الله عليه من كسب النفس في ان اوتوا
 لغرض الكبار مع ترك ما قد يقتل النفس في هذه الحفصات وانما هو الغرض
 من الاجتناب والتحريم ان الله يترك عرق في الدنيا المصلحة في الخارج في يد الله
 الحرام في الظلم في هذه الدنيا عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وروا ابو هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وروا عليه كل انباء وروى عن علي عليه السلام في ما قد
 عايناه من الخير والشر وما كانت العادة كانه يمكن لنا وسيلة المعصية في الا
 بغير الاضطرار الذي عليه اختلفت في الاختيار لما من المنة من المنة
 والصبر في الشئ من خلقه وفي تركه العادة في الخير وفي اجتناب العادة
 يتضمن حكمي احكامها في صفة في رواية في الثاني سلب وهو عدم قبول
 رواية غير ما عرفت في كونها الصبر في العادة في قوله ان جاءك فاسق بغير اذنين
 لكن كذا في الثاني يصحح في الاول فيجوز وانما ان الفاسق ما يكون غاملا
 بفسق

بفسق ما في قوله من هذه الرواية اجماعا سواء كان فسقا مطلقا او ثانيا
 ان كان فسقا مطلقا لم يقبل رواية وان كان مطلقا او ثانيا ان كان فسقا
 مطلقا لم يقبل رواية وان كان مطلقا او ثانيا ان كان فسقا مطلقا لم يقبل رواية
 اسم الفاسق في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 اخر وان كان احد الفسقين كافيا في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 فخر الذين انهم يقولون ان الفاسق كافيا في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 واختاره قول الرواية من كان فسقا مطلقا هو مذهب الشافعي حيث قال
 واقتل مطلقا اهل الاصرار الاضطرار من الاضطرار منهم في رواية الشافعية
 بالرواية في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 في البيضاوي في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 الجمع على مسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 فحقيق المانع من القبول هو الفاسق او الفاسق او الفاسق او الفاسق او الفاسق او الفاسق
 معارضا لاسلام ما كان على ما كان في رواية وهو مذهب الشافعي في حجة المسند في حجة المسند
 ابراهيم في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 لا ينبغي في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 مذهب في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 لما عرفت في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 فلا يكون جواز قبول رواية مطلقا بل لا بد من شرط في حجة المسند في حجة المسند

الثاني اجماع الصحابة على اعتبار الجهل فان قيل عليه السلام في الخبر لا يثبت في
 الحديث وكان في الرواية في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 امر به لا يثبت في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 وصحة قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول انما استأذن احدكم على امره
 فاستأذنه في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 الثاني في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 الذين يما قبل قول المسلم في ملكه في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 وصحة قوله لا يثبت في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 على الفاسق في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 القول في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 قولنا في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 الحجة فان الرواية في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 به اليقين واعتدال العادة في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 عليه في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 مع عدم قبوله رواية في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 وجب العلم مع حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 الفاسق في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 فظهر في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند

لتحقيق اجماع الصحابة على اعتبار الجهل فان قيل عليه السلام في الخبر لا يثبت في
 الحديث وكان في الرواية في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 امر به لا يثبت في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 وصحة قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول انما استأذن احدكم على امره
 فاستأذنه في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 الثاني في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 الذين يما قبل قول المسلم في ملكه في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 وصحة قوله لا يثبت في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 على الفاسق في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 القول في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 قولنا في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 الحجة فان الرواية في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 به اليقين واعتدال العادة في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 عليه في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 مع عدم قبوله رواية في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 وجب العلم مع حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 الفاسق في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند
 فظهر في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند في حجة المسند

فحقيق

انما كان مرجعا شرا لم يمت وحل الله البيع وحرم اليها اما ان يكون مستفاد من
خطا بغيره وكما شرع الله البيع وحل له من كون في الامر غير الاثر
التي يعتبر قهره في البيع كمن امل نفسه لاحتمال ان يبيع الاثر بغيره في البيع
ويبيع خصما من الناس على الوفاء علمنا البيع في الاستان ان يقول من السنة
كذا في خصمنا في الاثر لاحتمال ان السنة في السنة السلي على البيع فان السنة
لغير الطرفين من غير تخصيص شيء من غيره وهو قوله عليه السلام من سئمت حتى ناله
ام جازاه على الحال التي ابيع القدر وهذا قاله الكوفي ان هذه الصيغة ليست حجة
والاشياء انما حجة الموجبة المضمومة كما في الاثر وما ذكره فان كان محتملا
او موافقا للوضع الملقى فهو لا يمتنع من كون اللفظ طارفا في سنة السلي على السلام
العبرة والعرف الطارفا وان يقول على البيع على الله عليه السلام قاله في حجة
لان الظاهر انه سئل عن ما في حجة وان كان كذلك فاجبه بخبر النبي صلى الله
عليه وآله وهو لا يبعد فلا يكون حجة السامع ان يقول لا يفعل كذا وهو محرم وليس
حجة ما لم ينضم اليها بل ان يزيد فذلك ان يعلنا شرا يصح كون ذلك محمولا
على الله كما في القولين ذلك في عهد على السامع عليه بذلك وقهرهم عليه في كونه
كون هذه الصيغة ودفن ما قلناه واما في الخبر في قوله تعالى وسيع
ايضا الاول ان يقول الذي حدثني وان جاز فان اوسعت فلا فافان
السامع يظن الحال هذا الخبر كما سأل في ذلك لان يكون فلان الموضع
يكون ذلك وقد سألنا عن هذا وقد سألنا عن هذا وقد سألنا عن هذا وقد سألنا

بلكنا او حتى عندك او انما كانت حاله وكون من الثانية لان فيما هو احتمال القسط
احتمالا اخر وعرف من الناس بل في اخرها وفي الاختلاف الناس في جميع الاحوال التي
وتشرب اهلها او بهذا اختلاف في حجة ولا يكون على حجة لان الظاهر في حاله
الاولى ان لا يظن هذه اللفظ الابع مسعر لاجل ان على السليم لفظ واعرف في بيان
الكفاية لظن ذلك فان في هذه الصيغة حجة فلو علمنا الراجع في حجة خلاف
ذلك كان ايجابا على الناس ولا يكون واجب عليهم وذلك بقدر في معناه فلهذا خلافه
لان لو كانتهم العلم بان الاول ما اطلق هذه اللفظ لاجل انه ليس عليه السليم الا
انما علمه من جهة وانما لا يكون حجة بذلك بقدر في ايضا قوله الناس رسول الله عليه
السليم بل ان لا يكون في الناس على الحجة وبعضه وقال الربك وانما
او في وانما لا يكون حجة محمد ما انبهر في ما لا على العرف في قوله انما لا يكون على الاطلاق
كل في الجاهل وانما حجة الجاهل المعتبر ان يقول لمن لا يكون او حجة ان كان في حجة
كذا او او كذا حجة وحده وكون من الثانية لان كلا من في اللاحقة في الثانية
وهي في اصل قوله عليه احتمال الامر في كون الامر والناهي والحجب والمنع والحجر
غير القول عليه السليم لانه كحجة قال الشافعي ان كان يفيد ان الامر بالناهي هو الذي
عليه الاطلاق وان من التزام طاعة رسول الله انما لا يكون او حجة ان كان في حجة
منه في ذلك الرئيس وفيه وان غرض الشافعي ان يعلمنا الشرع في حجة على الناس
وهو غير ذلك على ان الله قد لا تظاهر الحكم في الاستدلال في قول الشافعي وكذا على
جاءت الامانة في الشافعي فيهم ومن انما نفسه وفيه نظر فان ما لا يكون الحكم

انسان

عليه السلام يكون له السابع العلم به يحصل الظن ان قيل المولى عليه السلام والعلم
بالظن واجب وهل لابد لك على الزيادة عند العلم الفقه نعم وانكرو
الظن وقال بعض الحاشيئ ليس لان يقبل اجزئ من طائفة بايعيه بقوله
بالقوله ان المطلق يرفق سطحي الشيء والرفع انه يفيق فيكون كذا وكذا
لقال الذي بعد ان ترى الحاشيئ على الصحيح انه يرفق عليك فيقول نعم الحق الفقه
بان الاخبار في اصل الفرافات العلم وهذا المكت انما الذي العلم بان الجمع
كلام الظن عليه واجب ان يكون اخبار الفقه المسمى بالانباء العلم انتم
مفهومه على حاشيئ ينبغي في الظن وانتم فان العلم حصل احاطا به في العلم
فخصه بالان خصوصه بان انما تعلموا في موضعها الكبر في العلم انباء
استعملوا في تلك المصنفات على الظن في شئ ذلك الحق ولفظ اجزئ في
حاشيئ من هذا الباب فان المكت المذكور لما ان الاخبار في انما الظن
والشريعة احد وجوه الفرق بين ان المطلق الفقه الاخبار عليه جاز ان استقر
عرف الحاشيئ عليه واجتج الظن بان لا يجمع من الذي شئنا قبل اجزئ
احشني يكون كذا ويجوز معلوم فافقه باننا يكون كذا ان الذي الاخبار
الحاشيئ حقيقة للغير بما انما انما هو متعلق عند الحاشيئ فلا المصنف
المنازل وهو ان يشرح الكتاب بعينه وغيره فيقول قد سمعت فافقه ان الكتاب
فانه يكون للمعادن ومعه من سواه قال انه عرفت انما نقل ان الذي احدش
عنى هذا المصنف قد سمعت فافقه ان الذي احدش فافقه ان الذي احدش

استلذه تفصيلا ولا اياه (الكنعان) يقول حدثني وكا اخبرني كانه لم يجد في كتابه
قوله الا ذلك كان كاذبا بل يقول سمعت ابا جعفر عن ابي ذر قال قاله الثاني ان يقول
الرواية الشيخ بل سمعت هذا الحديث عن فلان فيقول نعم ويقول نعم والرواية في قوله
الحديث على الاثر في علي هذا المثل السامع العلم اليقيني وان يقول حدثني اخبرني
وسمعت فلان الاثر في الاثر في الشهادة على السمع في العلم اليقيني
ان سمعت في كتابي الشيخ فيقول الاثر في علم الثاني ان يكون في العلم اليقيني ما سمعت
كذلك فلان في ذلك في العلم اليقيني اذا علم ان الكتاب في كتابي في العلم اليقيني
فلي علم في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني
الثاني عن وكذا الاثر في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني
ان يقول اخبرني من كذا في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني
اخبرني فلان بالكتاب الاثر في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني
عالم في معنى في الاشارة هذا في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني
وكا اخبرني ولا سمعت كانه لم يسمع من شيخه في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني
ان يقول اخبرني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني
في الاشارة قلت فظهر في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني
موضوعه لا لظاهرا في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني
كامل على الفطنة على معنى الاشارة ان يقول اخبرني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني
بشارة وكذا الاشارة في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني في العلم اليقيني

٧

بالاخذ والاتحاد الشيء انما كان الاتحاد الحقيقي لا اشتراط اتحاد الحكم الشخصي
 الثابت للشيء الى النوع وكذا المراد بالاخذ في العلم وفي هذا التعريف ينظر
 لاقتضاه حكمه بالقياس المتيقن لاثبات الصفة والقياس القاسم لثبات
 تقدير الحكم من الاصل الى الفرع **سبح** القياس من حيث المباشرة عند فلا يجوز
 اخذها في التعريف حاله فان قلت تعريف الشيء بخاصه جائز كما يقال الكون
 وجوده لشبه الماء قلت بل لا يكون هذا بل هو ما هو تعريفه في
 الغاية منها انما يكون بان يشق منها ما يصلح على ما الغاية كما في المثال المذكور
 لان محال نفس الغاية عليه كما ذكرت في التعريف من قوله القياس بعد الحكم
 الاتري ان لا يقال الكون شيئا وانما لا اصل له من الامور الاضافية
 الا في كونه كونه لا يصدق عليه ما يضاف اليه في التعريف ما لا يفي ذلك
 في اضيفا احد الحكم الى القياس **سبح** لان اللفظ ظاهر في ان العلم للقدرة
 وليس فيه اشتراط اتحاد الحكم وان تقييد الحكم بالاتحاد وان لم يكن ان فيه
 لا يقيم على وجود الاتحاد واما تعريف التعريف في الحد المقصود فيها وكذا في العلم
 وقال القاضي انما القياس هو علم على علم في اثبات حكم او نفيه عنهما
 ما راجع بينهما من حكم او صفة او يفتقر عنهما وذكر المحلل ليقول المرجح
 والمحدث فان القياس يخرج عنهما جميعا والفرق افضل للشيء لان مقتضاها المرجح
 على المذهب الحق ولو قال اصله على افعاله او لم يخصصه بوجه من حيث لا يشق
 احدهما يكون اصلا والاخر يكون فرعاً وقد نقلت انما صفة وجوده وذلك لكون
 الموصوف

الموصوف بهما هو وان كان ذلك المثل فاسد اما ان لفظ العلم اجمع مانع
 والقاضي الوجه القاسم وانما انما جعل على علم على علم لكون القياس اسم مشتق لا يقال
 الا من الشئين ولا يرد له ان اثبات الحكم او نفيه في الفرع غير مستفاد
 من القياس بل الحجة القوي والمشتبه في ذلك منتهى وانما قال في اثباتها او نفيه
 عنهما لان المراد جعل احد العلمين على الاخر المشروط بينهما في الحكم وحكم الاصل اعني
 القول على ما يكون اثباتاً او نكياً نفيهما انما كان ما ذكره شاملهما وانما قال ما مر
 جامع بينهما لان القياس لا يمتد الا لما راجع بين الاصل والفرع وانما كان محال الاصل
 الفرع من غير دليل وهو محال انما قال ان اثبات حكم او صفة لها لان الجامع بين
 الاصل والفرع فلا يكون حكماً شيئاً كما ان لا يفتقر به مع العلم بحسن فلا يخرج به
 كما لم يرد وقد يكون وصفاً حقيقياً كما لو قال في الهندس كانه من حركاتها
 وقوله او نفيها عنهما لان الجامع مقبول قد يكون هو ما ذكرناه وقد يكون
 عدسياً اما في الحكم كما لو قال في الثوب الخشن المقبول بالخل مثلاً غير طاهر فلا يخرج
 الصلة فيه بالخصول باللبس والرق والما في الصفة كما لو قال في الصبي عن طاهر
 فلا تكلف كالجنون والعرف في قوله ومنها ما عايد الى الاصل والفرع وفي نفيها
 عايد الى الحكم والصفة وفي قوله ومنها احرع ما عايد الى الاصل والفرع والمطلبه شره
 قال ونفيها عنه فرعاً غير ذلك ذكره في الفصل ولا كلام في نفي الشيء لما ذكرناه
قال قد يترتب من اعتراف الحكم في الحكم لاثبات ان اياهما معنى واحداً لا
 قال معنى الجمل وان اثبات الحكم لها ليقين بالقياس فان الحكم في الاصل يدل على اخر

لان القياس فرع على ان القياس امر متعلق بالصفة قد ثبتت بالقياس كما قال الله
 ثم عام فلا العلم الا بالاشارة الى تعريف بالاثبات الحكم خاصة وكان اثبات الحكم او الصفة
 او نفيها اشتراط الجمل ولا يرد في الحد وقد لا يبرهن ان يحصل حكم الاصل في
 الفرع ولا يشترطها في علم عند المجتهدين **قال** اعترافاً تعريفاً بالاشارة الى حكم
 المذكور في معنى العلم ان المراد هو العلم بالاشارة لان اثبات حكم احدهما
 للآخر كان في له بعد ذلك في اثبات حكمها او نفيه عنها كما ذكرنا في قوله وان كان
 معنى اخر فلا بد من بيان ذلك وتقليد ظهور لا يخرج ذكره في الحد القياس ان ماهية
 سمى من وصفه فيكون خارجاً عنه ولا يخرج ذكره في الحد الثاني قوله في اثبات حكمها
 مشعر بان الحكم في الاصل والفرع ثابت بالقياس هو ربط فان القياس متفرع على
 الحكم في الاصل فلا يترتب على القياس ان لا يثبت له من غير جمل لان القياس كما كتبت به
 الحكم ونفيه كذا ثبت به الصفة كما في قوله الله ثم علم من علم بامانة الشاهد
 ان القياس من الشيء والفرع لا يكون الذي متعلق فان اعتد بان الصفة يترتب
 في الحكم تاماً فتقول ما راجع بينهما من حكم او صفة يكون ذكره من غير ضرورة لان
 الصفة راجعاً لاشتمال الحكم من كونها ما هو انما هو العلم بالاشارة الى ماهية الشيء
 انما هو مطلق الجمل بين الاصل والفرع اما كون تارة حكماً وتارة صفة وتارة فرعاً
 تارة في صفة صفة كاشتهر واما الجمل غير معتد به في القياس لان اشارة بالاشارة
 اشارة الى ماهية الجمل او ما يخرجها الى احد صفتها من بانها خارج عن الماهية
 الجمل لم يقتضه من دونها فلا يرد في تحديد ما لا يوجب ذكر اشتمال الحكم من تحريم

او صفة اذ اباية او غير ذلك الخاص كمال وهو من صفة العلم بالاشارة الى ماهية
 بنا في التحديد المقصود بالاشارة والبيان قال ابو الحسن البصري ان يحصل حكم
 الاصل في الفرع لا يشر كذا في علم الحكم عند المجتهدين ثم اعترضه منتهى بان مقتضى ذلك
 يقتضي الحكم فان القياس لا يخرج من قياسه كذا في العلم بالاشارة من حيث الحكم
 معلوم في غير الامر كما في علم الحكم بالاشارة لان الحكم الصوم شرطاً للاشتمال فافض
 الامر لكون شرطاً له لا لكون شرطاً له لان القياس هو الصلة والفرع هو الصفة
 وحكم الصلة اقل من حيثها للاشتمال في مقتضى العلم بالاشارة والاشارة
 الصفة يقتضيه وهو كونه شرطاً للاشتمال وقد اترقا في علم الحكم ان علم حكم
 الصلة التي لا يمكن ان يكون شرطاً للاشتمال في نفس الامر في كونه شرطاً
 لاجل ان الله يوجب من جهة في الصفة لا بشرط للاشتمال حال الفرض
 لثباته او لاجل بان ليعتبره قياس الحكم في اشتماله او اعتد على ما بين بان
 لثباته في الفرع ليس يقتضي حكم الاصل بل مثله بان مقتضى علم الاصل في الفرع
 هو حكم الفرع وهو القياس فلا يكون جبراً ولا عطف بل هو واجب
 الموصوف النهاية من القول بان ما كان حكم الاصل اسماً في الحكم الفرع كان ذلك
 الرخصة عليها ومعنى الثاني ان الشيء قد يوجب عايداً كما يقال الكون الى
 الترتيب هو الماء والكون الى ما ليس عليه وفيه نظر اما القول بان ذلك
 الاطلاق من باب الجواز وهو ما يجب الاحتراز عنه في القرينة
 على انما راب اللفظ الراجح وانما اضاف الحكم الى الاصل وحصوله

او جوب

وهو باطل لانهم النقل الحاشي لا يثبت ولا يثبت هذا النقل المحسن
من الملك المستوفى على هذه ان يثبت الاستحقاق به عند امره وعمله والى
باطل قطعا فكذلك الحكم وجه تعيين كونه الكلاله بالقياس فاحتمل فيه نظر فان
مراجه بالكلية لوجه اللغة ان كان ثابته في الكلاله الا لزمه منعها بل ان
يظهر محتمل وان كان ثابته في غير ما يلزم من انشاء النقل بعينه كانه القياس
لكونه النقل على ما عليه في حق كلاله الا لزمه استحباب الاخرين باز لكان قياسا لما قال
به من ان القياس والثاني بطا افاقا فالحكم مثله واللاله ظاهره ولا يعلم من
من العمل بالقياس بل هو كلاله حريم الثانيه على حريم الضيق وذلك يعرف بكون
لكلاله كلاله ليست في حريم القياس واجيب عن الاول بان احكامه من القياس
الفتن في احكامه ما يحرم حرمه وانما من بعض الناس من القياس الطغي ويح كونه
اللاله من القول به والممنوع من القياس الظن ان لا يكون قياسا ظاهرا ولا باهرا
من ذلك ان لا يكون قياسا معسا وعن الثاني ان وضع الشارع في العمل بالقياس
انما يصور في القياس الظن اما العطف فلا واعلم انه من عبارته المصممه اختار
كون هذه الكلاله من القياس كلاله في القياس الضيق على الثانيه وقيل ان هذا الوجه
عند احتياطه كون هذا النوع ومنصوصه العله وجهه وكذا قياس حريم الضيق
على حريم الثانيه وجهه بكونه من غير ما ليس في هذا الباب ان ليس في باب القياس
المتعلق فيه **قال** قدس سره الفصل الثاني في طرق العلم وفيه مباحث الاربع
ما ينبغي ان القياس وجهه لا يمتثل بل في موضعين احدهما ان يكون الحكم في النوع او في

والثاني

والثاني ان ينسب الشارع على العلم احصى طرق القياس في القسمين اثبت الثاني
طرقه الخمس في ذكرها وبين مقتضاها الذي اما ان يكون قطعا في كلاله
على القياس مثل العلم كلاله سبب كلاله الحريم كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
واما ان يكون ظاهره حريمه كلاله الامم كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
القياس في الاجتماع مثل العلم كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
باسم الله اعطيت فيقول عليه كلاله فانه من غير علم ولا من غير علم كلاله او لوجه كلاله
وكما ان ذلك وجهه او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
على ان عندكم عليه فقول له انك قد فعلت ما ينبغي ان تفعل فقل انك قد فعلت ما ينبغي ان تفعل
اميت بحجبه اعطى الطريقين ما بينك والطرائق فقل انك قد فعلت ما ينبغي ان تفعل
اشرف في الظاهر ان يكون للذكر فانه وكثير على وجهه الشيء المستوفى عنه كلاله او لوجه كلاله
اذ اجف وقولهم قالوا لافلا افلا فقلهم على كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
الشبه فيعلم ان وجه الشبه هو العلم كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
انما هو الصميم بالمختصة والقبلة لا تتقدم حصول المطلب في هذا الفرق بوصف العلم
القياس كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
فبعضه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
علمه في العلم كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
مناسب الاستصحاب الحكم الجاهل واستحقاق العلم **قال** احكاما واختار المصنف كونه القياس
ليس وجهه في الشرح لا في موضعين احدهما ان يكون الحكم في النوع او في

المورد واما ان نقله تم ولا يغيره ان يناء ان يكون فاحتمل فيه نظر على السلم
في قتلي بل في نوعه بكونه فانه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه
وما يتحقق قوة الكلاله على العلم كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
مثل عمله كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
العلم كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
الشارع الحرام عليه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
ان امره باجابه الى النبي صلى الله عليه واله وصحبه وسلم فانه قد سمعوا فرق
نور وهو يقول هل كنت علمت فقال لما نبي صلى الله عليه واله ماذا صنعت
فقال واخبرت اهل بيته وعشرا فقال له عليه السلام اعترفت بغيره فانه يحصل
نظن ان الحق انما وجب على لاجل القبول لان ذكر الكلام الضال للرب عقيب
السؤال بعيد ظن كونه حيا بعينه والسؤال مخاطبة الجواب بالثبات ان يذكر الشارع الحكم
فقتضت ذلك الكلاله فيعلم بان كان الجواب بالثبات ان يذكر الشارع الحكم
وصفا الى كونه مرجعا الى كلاله الحكم لا يكون من كونه ناله وهذا يقع على استقام احكامها
ان يقع السؤال في موضع الاشكال ان كان الحكم كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
على وجهه عندكم عليه فقول له انك قد فعلت ما ينبغي ان تفعل فقل انك قد فعلت ما ينبغي ان تفعل
انما من الطريقين ما بينك والطرائق فقل انك قد فعلت ما ينبغي ان تفعل
اميت بحجبه الحكم بجمعها سببا فاية وهذا هو الحق الوجه وجهه العلم
وهو ان في قولهم انما ثابته انما ثابته انما ثابته انما ثابته انما ثابته انما ثابته انما ثابته

الوجه على وجهه الثانيه وانما ثابته علمه الحكم كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
من الثانيه احصى طرق القياس في القسمين اثبت الثانيه طرقه الخمس في ذكرها
مطلبا فانما يتحقق العلم كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
فاما وجهه هذا فانه ثابته كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
اما الثانيه فانه ثابته كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
على العلم كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
ولكنه العلم والياء وان ما العلم فقد يكون علمه فانه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
والجواب الجواب وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه
من كونه العلم كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
لزم النقل وتعليل الحكم بطله البعيد ويحمل الشارع على الموت واستدل بالحجبه فيحمل
كون الموت والحجبه من غير ما هو ثابته انما ثابته انما ثابته انما ثابته انما ثابته انما ثابته
واجيب بان اهل اللغة ضموا كلاله كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
النسب كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
بالنسبة الى الجواب واللام في قولهم كلاله كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
الوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله
فقولهم وطعن ان الذين قالوا حرمنا عليهم وقولهم كلاله كلاله او لوجه كلاله او لوجه كلاله

الوجه

ذلك الحكم انتفاء المتاع في الاستدلال فان كان الاول لم يكن الوصف بوجه عام العلة
بل يكون حرامها والاحراز انتفاء المتاع من وان لم يمتنع وان لم يكن الاما لذلك
الوصف في الصورة ووجهه ومع تحقيق مع وجود المتاع في ذلك يتحقق في كون
معانها فيكون خالف الحكم في الوصف فادعى في كون علة لذلك الحكم سواء تحقق
المتاع في صورة الخلق او لا واما الثاني وهو جريان تخصيص العلم اذا ما انت
منصوره لان كماله العلة المنصورة بما وجود الحكم في حالها كماله الكمال العام
على انزاعه فانه لا فرق بين قول الشارع حرم كل مسكر وبين قوله لا مسكر ولا مثله للتحريم
وكان تخصيص العلم جازي غير قاطع في كماله على ثبوت الحكم في حاله افعال التخصيص
فكان تخصيص العلم بخلق الحكم فيها في بعض صور وجوده لا يتحقق في كون علة له
في غير ذلك البعض وجوب التخصيص لكون الاجزاء الاربعة احدها المنع في وجود العلة
في صورة التخصيص ليقضي قاطبة الشافعي في الوصف طهارته حكيمة فغيره في
النية كما لا يخفى من الحكمي مدعيه بان العلة في النية الثانية لان ان العلة
الخاصة فيقول الشافعي لان ان العلة الخاصة طهارته حكيمة وجعل العلة في النية
على وجود العلة في صورة التخصيص قاطبة كما لا يخفى من قوله المتأمله بانقلاب
المسئل معتزلا والمتعزلة مستلزما لكونه انتفاء لا من مسألة اخرى في الكمال
للاستدلال على انه لا يمتنع عند اهل النظر فان المسئل كان معدا وثبات
الحكم في الوصف وهو اشتراط النية في الوصف في المثال المذكور وصار كون مطلب
اثبات كون ازالة الخاصة ليست حكيمة وتقال اخر من عدم اوجه تحقيق انتفاء

العلة

العلة وهو من كلام المسئل كان العلة كغيره من الامور فانها وضعت لافضل
فقالوا ان معنى ذلك ملحقا بالمتعزلة في عدم كمال المسئل ووجب قبوله منه
تحقيقا لافادة المناظرة وانما كانت الفروع بطريق اخر هو ان معنى التخصيص في الامور
المعصية بان كان معصيا لا يخرج عن ذلك معصية الطريق الاخرى ان لم يكن له من طريقها
بانتفاء العلم لان المسئل قد ملأ على وجود العلة في حال التعليل بالعلم من وجوده
في البعض فاذا منع وجود العلة فيها افعال المتعزلة قد انتفى لملك الذي استدل
به على وجود العلة لم يكن ذلك سمي الا انتفاء من بعض العلة التي بعض لعلها في ذلك
كما قال الحنفى في مسألة مدت اليد وعصا الى جسمي للصوم فوجهه ان وجوده
في حال النفاق وعلقه وجود الصوم بغيره لان الصوم عبارة عن الامساك مع البتة وهو
موجود في ما يخفى فيه فبالا المتعزلة هذا مقتضى ما اذا فرغ من افعالها اثارا في العتق
لا يخرج عن ذلك من حيث اما ان مقتضى وجود الصوم في صورة البعض وهو اذا فرغ
بعد افعالها لا يعتد بغيره لان افعال مقتضى التخصيص عليك بوجهها في انتفاء
الحكم فان كان الثاني انتفى في ملك كان متوجها الثاني النوع في انتفاء الحكم في صورة
التخصيص افعالها البعض بان انتفاء الحكم في صورة التخصيص اما يتوجه ان انتفاء الحكم
عن ملك الصورة مذهب المسئل والارادة في كماله الثاني في وجه الطلب بالشر
بأن يعمل تحت وصاها لا يخرج عن افعالها من حيث هو في النية في مقتضى العمل
بالعلم فانما يعمل بها مع ان يزوج ويؤخر تحت وصاها اما ان كان مذهب الحنفى خاصة
لم يتوجه التخصيص في صورة التخصيص في صورة التعليل وهو صحيح بالعلم

بالحذف وبعض الباقي وهو محمول الصفة وقد اختلفت في جملة ما ذكره
على وجه ان المسئل انما على الحكم بالجمع من كونه معصيا لا يخرج عن الصفة
لا يخرج عن كون محمول الصفة والمكتوبة ليست معصيا او لم يطل التعليل في مقتضى
العلة لا يستلزم ابطال التعليل بها اما المتعزلة من تارة الوصف التعليل
فقد اختلفت بين البعض معاقبة المثال المذكور في الحكم بالانفراد مع انتفاء
الوصف الاخر التخصيص المستلزم ان يفي بمصالح التعليل بالجمع بطل التعليل
يعلم الثاني ان فرضه بالعلم وصف في الدليل لا تارة في الدليل كما اختلفت في
لا البعض وان كان الكلام على التعليل بالوصف المعصية بطل التعليل بالتخصيص لكن مع العلم
على العلة بتمامها فان مقتضى الوصف المحذور وان لم يكن مقتضى الحكم مطلقا لا يمنع من احد
في التعليل لرفع التخصيص بطل التخصيص بطل العلة لانها لا يمكن جمل
من العلة كانت العلة وهي الوصف الاخر من وجوده في صورة التخصيص بطل الحكم
فيها فينتفي التخصيص لا يمنع من وجوده في ذلك الوصف المحذور واما الكثرة في العلة
عن خلاف الحكم افعال عن معنى المتاع في الحكم المتعزلة من الحكم فهو مقتضى العمل
وهو التعليل كقول الحنفى في مسألة الصبي يمسك من يده ان يتخص في
سفره كذا العاصي لسفره ودين من مناسبتة الشر للجمعة في سفره فغيره من المشقة
فيقول المتعزلة بان ذكره من الحكم وهي المشقة وسفره فانها موجودة في افعالها باب
الصناعة الساتر من التخصيص مع العلم والجمعة وقد اختلفت في كونها من طائفة ما
لانه الحكم انما على بالوصف العاصي للحكم لا يخرج الحكم لانها غير معصية بنفسها

الذي ذكره العلل في المسئلة بين جميعا كقول المتعزلة الوصف لا يطرح على افعال
ما لم يكن افعالها ووجهه بان يقول المسئل ما حكم حجة عليك في الصور في ذلك
في صورة التخصيص لا يخرج عن مقتضى الاحتجاج قاطبة لان مقتضى العمل في الزمان وانما العمل
المطلوب ان الخلق التعليل في ذلك التعليل البعض بالجمع من انتفاء الحكم في صورة
التخصيص انما كان انتفاء الحكم بها المستلزم خاصة لكونه العتق بالعلم بالعلم
مدان صورة ما من الحكم في صورة التخصيص انتفاء شرط لاعتبارها في ذلك بتبني
ان الحكم في الحكم في المثال في حاله قاطبة لانها لا تامة في مقتضى التخصيص نعم وهو
مذهب العلم طالب قوله وهو الذي في العلة يستلزم الحكم لذاتها في ذلك بوجه
ثبوت في جميع صور وجودها لا يمنع من المانع فاذا وجدت العلة في مقتضى صورة
ما فانما يكون ففقد لا يكون لان كان الاول فذلك لا يخلو المتاع وان كان الثاني
بطل استلزامها الحكم في ذلك بوجه ان كماله علم وقول اخر في كماله في كماله في كماله
لذلك انه العلة استلزام الحكم مطلقا بانها لا تامة في مقتضى العتق بالعلم بالعلم
تأخرها في كماله في مقتضى التخصيص وادعاء المانع بوجه وجوده
والانتم الذين يفرغ من وجوده في كماله فانما يفرغ من مقتضى التخصيص بطله في صورة
التخصيص فان كان المانع حقيقة كان التخصيص مستلزما لادراكه كان مقتضى التخصيص
الحكم في مقتضى مقتضى التخصيص للعلم بالعلم عن بعض مقتضى التعليل
كغيره في مقتضى التخصيص بطل مقتضى التعليل بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
يعتد عند مقتضى التخصيص بطل مقتضى التعليل بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

بالعلم

الذي اثبت المستدل ان القابل للغالب انما يتصل بالعلل التي سلم اصل القياس
من القالب ثم الغالب امان بذكر القالب اثبات مذهب اولاد مذهب جعفر
القائمين قالوا شل ان يستدل الخفي على الصريح شرط هو الاشتغال بالقياس
فلا يكون قربة بنفسه كالوقوف بعد فقه القالب ليس بخصي فلا يكون مشروطا
بالصريح كالوقوف بعد فقه الحكمان المكنان في القياس ما القالب في بيان في الاستدلال
اعني الوقوف بعد فقه الصريح في انما ليس قربة بنفسه وليس شرط بالاصح وما عايناهما
في الفرع اعني في الاشتغال بالعلل وهو الجواب على الذي كان قربة بنفسه كان مشروطا بالاصح
ومع كون الجمع بين كون القربة بنفسه ولا مشروطا بالاصح بما لا يلزم من المذهبين وكل
من القالبين والغالبين فلا عجز في ذلك بل يصح مذهب الا ان الثاني اشار لعل لا يشترط
الصحيح بطريق الزيادة والثاني اشار الى عدم اشتراط الصريح والثاني في ذلك ان
الغالب على الصريح مذهب جعفر وهو الجواب على ما كان يقيم الدليل على ان لا يقيم
لوان مذهب الجعفر ومن الغالب ان اقله ان لا يقيم من مذهب جعفر اذ يتقاربه
قالوا شل ان يستدل الخفي على الصريح شرط هو ان لا يكون في انما كان الوضوء
فلا يكون فيه رتبة اما في موضع العلم ان لا يكون في القالبين في انما كان الوضوء
يتصور بالجمع كما رجع وهذا الحكمان لا يتصوران لانها لا تتصل الاصل الحقيقي على
على العبد فانه لا يكون فيه رتبة بالاصح ولا يتقبل الجمع بينهما في الفرع اعني
سبح الرزاق الشافي والحق حقيق على غيرهما من الاستدلال المحتمل والثاني
مثل الخفي في مع القالبين عند ما عرفت فثبتت في القالب بالحق كالخفي في

الغالب

من الدليل هو ان ذلك القالب لا ينافي وجوب القضا ليس هو نفس وجوب القضا
ولا ما روي انه لا يوجب القضا في ارتفاع سائر الموانع وتحقق جميع الترتيبات
الثاني ان لا يكون دليل يوجب الاستدلال في القالبين في انما كان في القالبين
ايتم التفاوت في الوضوء لا يوجب القضا كما عرفت باق في قولنا انما في القالبين
اقول بموجب ما ذكرته وهو ان التفاوت في الوضوء لا يوجب القضا
كما عرفت في القالبين ان لا يكون في ذلك مذهب جعفر وجوب القضا
فان لا يكون من انتفاء ما عرفت التفاوت في الوضوء لا يوجب القضا
جميع الموانع منه وجوب جميع الترتيبات التي تترتب عليها وتحقق المتقاضي الثالث
ان كانت المستدلة من مذهب جعفر فانه لا يوجب القضا في انما كان في القالبين
كما لو استدل الشافعي على الجواب في الوضوء بقوله ما ثبت من شرط الوضوء
فيما ثبت قربة بشرط الوضوء كالمصلحة وهو لا يصح في الوضوء فانه عجز
الوضوء فثبت قربة بشرط الوضوء وهو وجوب الوضوء في الوضوء لا يتصور
قربة وهو غير مشهور في ذلك المستدلة انما في القالبين في الوضوء
الفرق بالحرب اما في العلم ان الذي كونه الوضوء على ذلك المتنازع فيه
فانما هو عدم خلكنا الحكم في تحقق الوضوء فحصل القضا وهو وجوب الوضوء
بدون الحكم وجوب الوضوء بالحرب ان بين من حمل الزيادة الدليل على ان لا
المعنى في الاول على وجوب ما يتصور انتفاء ما يتصور غير الممكن فان ثبت
بالدليل في غير من خلكنا في تحقق الوضوء في الثاني بان يوافق المتقاضي في تحقق

المتقاضي

وارتفاع سائر الموانع وتحقق سائر الترتيبات فان المستدلة انما في كون القضا
في الوضوء غير من شرطه حقيقة في الثاني ان القضا لا يوجب القضا
اربعين ودليل على ما عرفت في مجموعها انما في الكثرة وجوب القضا لا يوجب القضا
مع بقاء الزيادة قال البحث الخامس الفرق وهو من حيث العلم انما في القالبين
جواز في المفسر وصف المستند والفرق يتعلق بالاحكام وهذا لما سلم انما
البعث وقتل الربة وصف والفرق على الثاني او على الترتيبات وان استغنى عن واحد
مشروط بانزاهه من حيث انما في الوضوء شيء واحد وليس بخصي في حيث
يجل واحد بها وجوب القضا في الثاني من غير انما في الترتيبات انما في العلم
فخصه من علمه انما في العلم والفرق بالمشركين انما في العلم انما في العلم
على مستقلة بطريق شرط قال سؤال الفرق هذا المتنازع في ما عرفت
في الاول او الفرق الا ان عند بعض علماء مذهب جعفر لا يوجب القضا في الوضوء
انما في العلم انما في العلم بعض الناس لكن جوابي السؤال محتلة وهي الممارسة
في الاستدلال الذي قبله واختلافه في انما في العلم واحد وسلكنا في شرطه
الثاني وجوب القضا بينه وبين العلم على الفرق وهو انما في العلم انما في العلم
الفرق وهو الممارسة في انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
علم بالمستدلة اما مستقلة كما عرفت من علمه في الفصل في العلم بالعلم
او الفرق في انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
وجوب القضا في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم

والحق في هذا يقال ان البلية ان كانت عبارة عن الشيء في الفعل والترك
مطلقا سلكنا ذلك ابتداء احد تبايع اخر كقصدنا فعل ان من الغير بين
الاخذ بامارة الرجوع والبلية والبلية في ما رقي بالبلية والخط
وكذا الغير بين امارات الرجوع والبلية كانت عبارة عن الشيء في الفعل والترك
ابتداء ببلية الرجوع بين الامانة المذكورة والبلية في هذا الصنف فان الخط
غير بين الرجوع في نفسه كاش في شهر رمضان وعلمه ان كان صوم
شهر رمضان مباح اذا قصر هذا الطائر ان وقع الجهد في فعله كان حكمه
الغير وان وقع في حق فكل ان قصر المستحق في العمل باجماله كان مباحا في حق
نفسه وان وقع في العمل باجماله من غير ان يقطع الخصومات وتغير الخصمين
فيخرج باب الامانة فان كان منها اجزاء الرجوع على الاصل خلاف الحق وعلم الحكم
ان يقضي باجماله في وقت شخصه والبلية في وقت اخر فالحق في غير ذلك
في العمل بالبلية على خلاف ذلك ولا يستعمل في ذلك في اجتهاد الحكم الا
ان يدل على ان اجتهاد على عدم حرجه ان كان في الشيء ما لا يكره لا يقتضي شيئا
واحد يمكن من حصوله في وقت اخر في المارة يمكن من حصوله في وقت اخر
على امره في حق ما لا يقتضي كمن جاز ذلك في غير سنة الغير في اجتهاد
اجتهاده وظهوره في الامانة الرجعية الحكم الثاني على المجبة في الاول **قال**
قدس سره رحمه الله الثاني انما عارض الدليل فان كانا بين اثنين فالحق
الرجوع بها في العمل بالبلية لا يلزم ترجيح الرجوع على الرجوع وان كان العمل

بكل واحد منهما من وجه دون وجه غير وانما ان يكونا بين اثنين فالعالم
بينهما حال ان يكون احدهما قابلا للثاني بالترجيح بين كل الجمع بينهما العالم
المطوع فكل واحد من الطرفين فكل واحد كان احدهما مطلقا والآخر مطلقا
العمل بالبلية في حق الرجوع في الامانة ما يقتضي على ما يقتضي وهو ان يكون
في بلية فكل واحد من الطرفين او عقلي او عقلي **قال** تعارض الدليلين عبارة عن ما
مدلولها وجهه ان لا يثبت انهما ان يكونا في بلية او عقلي او عقلي او عقلي او عقلي
فلا بد من عقلي الاول وهو ان كانا في بلية في حق الرجوع في حق الرجوع
عن قوة احد الطرفين في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
في ذلك حق ومنه ان الحكم اما الغير او الوقت لعدم الالتفات الى اية الفل
لنا لم يجر العمل بالبلية في الدليلين المتناهيين في العمل بالبلية في العمل بالبلية
بالضمانة فالحق في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
في الامانة كانت معتبرة في الشكوك المتعارضة والثاني في العمل بالبلية في العمل بالبلية
على الاثنين فالحق في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
باعتبار رجحان الاظهر في الظاهر وهذا الحق بعينه قائم في الشكوك والامانة
الثاني في الشكوك والبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
في الشكوك ووجهه في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
الترجيح وظهور السلام ووجهه في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
منع الملازمة وعلمه في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية

بلى

اعتبارها في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
لان كل واحد من الطرفين فكل واحد كان احدهما مطلقا والآخر مطلقا
على العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
الاسلية ولا شك في ان العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
من وجهه في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
الاسلية ولا شك في ان العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
من دليل واحد كان ناجحان من دليلين فالحق في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
العائد بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
فلا يصح في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
ان الدليلين في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
او من اسطره فانها لا تكون في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
امر العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
او من اسطره في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
حصول ذلك في الدليلين المتناهيين في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية

فالعالم بينهما حال ان يكون احدهما قابلا للثاني بالترجيح بين كل الجمع بينهما العالم
بينهما حال ان يكون احدهما قابلا للثاني بالترجيح بين كل الجمع بينهما العالم
المطوع فكل واحد من الطرفين فكل واحد كان احدهما مطلقا والآخر مطلقا
العمل بالبلية في حق الرجوع في الامانة ما يقتضي على ما يقتضي وهو ان يكون
في بلية فكل واحد من الطرفين او عقلي او عقلي **قال** تعارض الدليلين عبارة عن ما
مدلولها وجهه ان لا يثبت انهما ان يكونا في بلية او عقلي او عقلي او عقلي او عقلي
فلا بد من عقلي الاول وهو ان كانا في بلية في حق الرجوع في حق الرجوع
عن قوة احد الطرفين في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
في ذلك حق ومنه ان الحكم اما الغير او الوقت لعدم الالتفات الى اية الفل
لنا لم يجر العمل بالبلية في الدليلين المتناهيين في العمل بالبلية في العمل بالبلية
بالضمانة فالحق في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
في الامانة كانت معتبرة في الشكوك المتعارضة والثاني في العمل بالبلية في العمل بالبلية
على الاثنين فالحق في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
باعتبار رجحان الاظهر في الظاهر وهذا الحق بعينه قائم في الشكوك والامانة
الثاني في الشكوك والبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
في الشكوك ووجهه في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
الترجيح وظهور السلام ووجهه في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية
منع الملازمة وعلمه في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية في العمل بالبلية

فالعالم

فقد اقطان ونفي الزمان السابق بغير ما يخرج ان يكون روى احدا في متناظر
الاسلام ويعلم ان سماعه للبر بعد اسلامه ورواؤه الاول متقدم فيقدم الاول
فحصل الظن بظاهر الثاني وقيل بعضهم ان كان متقدم الاسلام فاقيا في كل زمان المتناظر
البر لم يسم بغير من تخرجه عن رواية المتناظر اما اذا علم صوته المتناظر ولم قبل
اسلام المتناظر او علم ان اكثر روايات المتقدم متقدمة على روايات المتناظر كما بالجملة
كان الثاني على الباقي بغير نظر فان احتمال تأخر رواية المتقدم على رواية المتناظر
لا يمنع من رجحان رواية المتناظر باعتبار ان رواية قديمة لم تحققها في زمان المتناظر
فلا يحتمل تقدمها على زمان اسلامه وقوله المتقدم محتمل صدقها قبل اسلامه
المتناظر فتكون رواية المتناظر متأخرة عنها وان يكون بعد اسلامه فيستلزم تأخرها
عن رواية المتناظر ومقتضاها على ما في احتمال تأخر رواية المتناظر في زمانه في ثلاثة
ولعمري ان تأخر رواية المتقدم في حال الواحد منها يمكن الاول اقل على الثاني من تأخر
الثاني وبذلك انما كان احد الطرفين عامتها الذي هو على سبب تأخرها ما هو على سبب
كان الاول لا يخرج من الثاني لان جملة من الاصوليين زعموا ان العام الذي هو على سبب
ان يكون مقصورا عليه وهذا وان كان ضعيفا لم يقل به الا انه يبعد رجحانها ما واصل
ان رجحان العام الذي هو العام الذي هو على سبب انها تحقق في غير مجال الباطن في
محلها فينبغي ان يخرج من السبب على انه ان كان مقصورا عليه في خاصا او عاما
مقدم على العام الثاني التراجع العائد الى المتن اعني لفظ البر في سبع آيات
التي هي على الكيف لان النصيب اشبه بكلام الرسول ام اصح العرب وقلة ما انا افصح
من غيره

من خلق الضاد والكيك بعبارة كلامه مستحق ان يعضد مرة محققا بالبر لا يحكم
به والذي قبله على ان رواية الثاني قبل الثاني بكلامه مستحقا وعلى البر في سبع آيات
منها ما حجة به في النصيب في الاشياء فاعلم ان النصيب لا يمكن ان يكون متناظرا
بغيره لا في زمانه ولا في مكانه فيلزم على الثاني احتسابه في النصيب في سبع آيات
منها ما حجة به في النصيب في الاشياء فاعلم ان النصيب لا يمكن ان يكون متناظرا
بغيره لا في زمانه ولا في مكانه فيلزم على الثاني احتسابه في النصيب في سبع آيات
التي هي على الكيف لان النصيب اشبه بكلام الرسول ام اصح العرب وقلة ما انا افصح
من غيره

والعربي في النقط خلافا لانه كان هذا العربي اولى واختاره هذا النصيب المسمى
في النهاية وفيه نظر فان الترتيب في الكلام في هذا الكلام في ترتيب احدا اخر
في الكلام في هذا الترتيب فلا بد ان علم رجحان الثاني بالبر في سبع آيات
التي هي على الكيف لان النصيب اشبه بكلام الرسول ام اصح العرب وقلة ما انا افصح
من غيره

الحكم بظاهر اولى وفيه نظر فان فيها علة ان رجحان الثاني على المقرة وهو المتن
الاولي ورجحان المقرة على الثاني من البر الذي يحكمه انما يتحقق انما جعنا بين
الذين يثبتون البر واحداهما وليس ذلك من الزمان التام من ان لا ينافي فيما اذا علم الى ما
الذي يثبتون البر اذا علم احدا البرين على غير فعله ولا الاخر على ما يستلزم الاول على
الثاني قوله ما اجتمع ذلك في العلم بالبر في العلم بالبر الحاصل وان العلم بالبر في سبع آيات
معدن لان الفعل انما كان محظوظا بغيره في سبع آيات من العلم والاعتقاد وان كان
مباحا اليك علمه في تركه في كل ذلك العلم بالبر لا ينافي في سبع آيات من العلم والاعتقاد وان كان
وكونه حراما في سبع آيات من العلم والاعتقاد انما كان احدا البرين في سبع آيات من العلم والاعتقاد وان كان
والبر في سبع آيات من العلم والاعتقاد انما كان احدا البرين في سبع آيات من العلم والاعتقاد وان كان
للبر في سبع آيات من العلم والاعتقاد انما كان احدا البرين في سبع آيات من العلم والاعتقاد وان كان
البر في سبع آيات من العلم والاعتقاد انما كان احدا البرين في سبع آيات من العلم والاعتقاد وان كان
الشبه بوجه سبب سبب البرين اوردوا البرين في سبع آيات من العلم والاعتقاد وان كان
من سبب سبب البرين اوردوا البرين في سبع آيات من العلم والاعتقاد وان كان
ناهما هما المتن على الثاني وهو قول الكافي ان مشرعه بذلك الكلام والعينين
على خلافه لان النصيب في سبع آيات من العلم والاعتقاد انما كان احدا البرين في سبع آيات من العلم والاعتقاد وان كان
مختلفا في سبع آيات من العلم والاعتقاد انما كان احدا البرين في سبع آيات من العلم والاعتقاد وان كان
البرين في سبع آيات من العلم والاعتقاد انما كان احدا البرين في سبع آيات من العلم والاعتقاد وان كان
دون علمه كان الاول لا يخرج من الثاني لان جملة من الاصوليين زعموا ان العام الذي هو على سبب

متعبا بالاجتهاد المبين متوقفا على شئ من الاحكام على الوجه ان حكمه في العقل
كان حائلا لوطا في الاجتهاد كذلك وجد وقوع الواقعة التي لم يزل عليها فيلها
وحيث كان مأمورا بالاجتهاد فيها المجاز لا التوقف لكثرة توقفها في مسألة
الطحاوية اللغات فلا يكون متعبا بالاجتهاد هو لوطا بل هو بالاجتهاد جليلا في كل
عمر والى طوله لا يتم التوقف في الشئ الذي جاء به محمد بن الحسن عند الله تعالى
اجتهاد جبري بل هو بالاجتهاد مثل الحق الشافعي وهو اقل من اجتهاد جبري
ان العلم بالاجتهاد واستنباط العلم بالاجتهاد يكون اكثر ثرا بالاجتهاد افضل للعلم
احمرها التي استفتاها في احوال الرسل بالاجتهاد مع علمه بالاجتهاد في كل وقت افضل منه
وهو بطريقه كتاب في احوال الرسل في الاستاذة في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في الاجتهاد فان لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك
فعل العلم في ما يثبت لك في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
لما سفت الحنفية ولا يثبت في ذلك في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
عن الاول ان المستنبط المرجح لزيادة التراب انما يكون في الاصل المطلق للشارع
الماضي في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
من حسن في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
لا اقل في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
هذا في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن

المتن

ان يحضر بالله ان له ذنبا اجبر ما يدل الله ثم غفر له او غفر عنه فحين
ان يكون الاجتهاد داخل المذكور على الوجه في الاجتهاد مشروطة بان يكون خبر
وكون خبر في ذلك غير ان اولى ترك الاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
ان لا يجره العتاج اليهم من الله ثم غفر له او غفر عنه فحين
من الله تعالى وان لم يكن ما يقتضيه العتاج عليه محظوظا من الله تعالى في كل وقت
على ان سببا في الاجتهاد بالاجتهاد وكان افضل في الاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
مغايبها بالاجتهاد يستفاد من الاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
فصيلة التبع وان لا يجوز القول في القرآن الى راسف على فوات تلك الفصيلة
ولما لم يكن في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
كان في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
فاختاره وهو علم في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
عاد العالم والكان في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
شرائط الاجتهاد والاضابطية في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
من اقامة الامور على الشريعة الشرعية وانما في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
ومع ان الاطراف الشرعية لا بالاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
صحيحا عنده في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
اصلا صحيحا عنده في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
عربي كاتم لا يعترف بها ولا يتم الاجابة بالاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن

بما لا يتقوى على الظن فانما في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
به خلاف ذلك في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
تعالى بالاجتهاد واستنباط العلم بالاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
صلا لا ينافي في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
الشرعية الشرعية اما بالاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
من عقلها في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
تقرنها ولا يثبت في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
وبما يعني ان يكون عارفا بالاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
اوله العقل بالاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
البرهان وسأبها ان يعرف لنا في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
الاستنباط في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
وهو كونه في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
لكن حصول هذه الميزة مشروطة بان يكون عارفا بالاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
وعلاقتها التفسيرية والاشارة انما يكون كذلك في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
ومعناها في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
والعقوبة الشرعية في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
والاراد بالاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن

دعاهم

وهما غير ان في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
علم الاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
اصل صحيح مشروط بالاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
والاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
والضبط في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
ذلك واجبة الثاني ان يكون عارفا بالاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
احدهما ان يعلم ان الشارع لا يطلب بالاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
على طلب فعل المأمور به في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
ما لا يلزم ظاهره في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
الشرعية الشرعية في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
عن معناه ان يكون عارفا بالاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
ظاهر ان يكون عارفا بالاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
وحيث لا يفي في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
علم الاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
متوقف على كون علم الاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
وتركيب الاجتهاد في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن
والعلم العام والالفة والحقيقة في كل وقت في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن لم يكن في اجتهادك لم اكن

لا يفتقر الاسلام والايان الاجماع وكثير من مسائل الملحق بتفسيره التكليف
والعلم بالرسول ومعرفة ما يلزم من الشرع المنقول عنه على يد من الحجة
الظاهر والادب الباهر الدالة على سادته كونه تامة وهذه الايات على قواعده
الاشياء كانه لا يفتقر من صلواته العتيق من الله ثم ويجوز ان لا يفتقر بالرجوع
ومحصله تقليل الفاعل كانه لا يفتقر ذلك في كل من الحجة على الصدق ويجوز ظهورها
على ما في الثانية فان يحقق امتياز الحجة من المتطابق مدعى الحق وينهزم بدونه
الاسلام وانما يتحقق ذلك على اربعة الامور وموافيقهم من المتعارف وغيره الثالث
ان يكون ما في من الكتاب العزيز والسنن النبوية نائبا على الاحكام الشرعية التي
بان يحصلها على قدره او يكون منه ملوك فاصل صحيح ولا يشترط حفظها على قدره
ولا تامة وما صنعها بحيث يكون قاطعا على الجرح اليها واستدباب الاحكام منها ويجوز
ان اطلق وان يعرف احكام الالهة او معرفة تلك الاحكام من الحداد والامان والقي
واحد ذلك وعرفه ذلك لم يعرف سيجب الاضمار من صلواته ولا يشترط عليه بالكتاب
اجمع بل بما يتعلق بالاحكام الشرعية الشرعية من ذلك ويجوز خصا بانه اما ما عد ذلك
من الايات الا ان لا يكون البعث والنفوس والقسم واحكام التي في الثانية وكيفية
اثارة المطعين على طاعتهم ومعاينة القضاء على عبيدته فلا وكذا الاخلاص
لا يجب الا على طاعتها اجماعا على كل ما في الادب وما في من جملها من الاحلاق
ومحاسب الشيم وغير ذلك فلا يتعلق بالاحكام بل بما يتعلق بالاحكام الشرعية الشرعية
منها وكيفية ذلك على ما في من صلواتها بالتفصيل بحيث يجزى ان اطلقها الرابع
ان يكون

ان يكون غايتها بالاجماع اي بماهية وموضوع او واقع عليها الاجماع من المسائل ان لا
جاهلا بالوحي منها الجان ان يورد اجتراحه في خلاصه اقصى بل يقع بل يقع
في القاطع والاجماع من الدالة القطعية وجميع الحكم الخالف للجماع عليه انما
للانكسار المسئلة للفقهاء والحق ان لا يرد من حفظ مواع الاجماع والحق ان لا يعلم
ان فتواه ليست في الاجماع اما بان يفتقر ان في المسئلة التي يفتقر فيها من احكام
من الفقهاء المتقدمين او يفتقر على فلتة فتوى هذه الواقعة في عصره وان اهل الاجماع
لم يفتقر عنها ولا من شئ من ملوكها وانما انما انما ان يفتقر في العقل من البراءة
الاصيلة فانما اسلمون بالفتوى في الاجماع في احوالها على من فيها من الاجماع
او غيرها من الطرق الشرعية والاستصحاب على ما في الثانية وغيره كالدلالة اجماعا على
مطلقا على اجماع ما في ذلك والشيء الرابع ان يكون غايتها بترابط البرهان
التي عند تحقيقها يكون الشرعية بغير اوجه فتوها او فتوها بعضها لا يحصل او يفتقر
به والحاجة الى ذلك في جملتها من او كانت مقدما على عقليتها او عقلية
او بالفتوى وسواها من الكتاب العزيز او بالسنن المتقدمة او غيرها الشايخ
ان يكون غايتها بالاجماع من الاحكام المتقدمة من الكتاب في المسئلة التي فيها
وان يعرف الناس ان كان ما في الحكم المتفق على حكم الاية على حكم الاية
الثابتة او الحجة السابقة فلا يشترط العار فمفسدا بل يشترط ان يعلم ان الاحكام
المنسوبة بانها في الجملية ان يعرف العلم ان يكون الحكم جامع الجمل بالثابت
مطلقا وكذا يجب ان يعرف العام والخاص والمطلق والمقيّد وغير ذلك كالجمل

والمنهج لسلام البيانات الظاهرة والمأثور والحكم والمشاريع التي في استقبال
الاحكام الشرعية في الكتاب والسنن على كل ما في العلم بما في الفروع والحق
يجب عليها المجتهد في تفسيرها لان هذه الفروع استخرجها المجتهدون بعد
تحقق كونهم مجتهدين فكيف يكون شرط في الاجتهاد مع اشرافه الثالث
ان يكون لرفع استخرج المسائل الفروع من المسائل الاسولية اعني المستفاد من النصوص
في الكتاب والسنن ان يكون فطنا ذكيا حسن الادراك منبها للامان القضية
والخارجة للاحكام ومتعلقاتها واعلم ان اجتماع هذه العلوم اناهي شرط في المجتهد
المطلق اما المجتهد في مسألة معينة خاصة فلا يشترط اذ لا يعلم بما يتعلق بتلك المسئلة
من الاصول المذكورة عند من يخرج من الاجتهاد كما تقدم قال قلت لشيخنا
الفصل الثاني في المجتهد في كل شئ ليس عليه ولا يلزمه في كل الاحكام العقلية
ومنفى الدليل القاطع ما لم يكن في الشرع بالفتوى كبرية الصلوة والآن ان
بالقول الذي يحتمل فيه انه اذا كان الاجتهاد هو كل شئ في كل شئ على ما في النصوص
فالعلم بالدين هو ما لا يمكن التمسك والفتوى التي يخرج الاحكام العقلية النظرية
كحروف العالم ووجوه الشان وغير ذلك من مسائل العلم والدين وغيره الذي لا حكم
الشرعية الاسولية مثل كون الاجماع ونظائره حجة في مسائل اصول الفقه
ومقتضى عدم الدليل القطعي في كل ما في الدالة القطعية من الاحكام الشرعية
الشرعية كبرية الصلوة والآن ان يخرج من التمسك والفتوى في كل ما في ذلك ما انتقص عليه
الادلة والاصول في اهل هذا الفقه كانه في الفقه الذي في الفصل اخره على النقص

بمسائل اصول الفقه المجتهد فيها واما الذين ليس لهم في المسائل الاجتهادية ولا يفتقر
في المجتهد من الاحكام الشرعية ومقتضى الذين انما هو اختلاف المجتهدين
فيها شرط ان يكون المسئلة اجتهادية فاعرف ان اجتهادية اجتهادية باختلاف فتوها
لهم الدورية في الاجتهاد لا تقتضي بالحد من المسائل التي اخرج عنها المجتهدون
فان المجتهد لا يخرج على البحث والاجتهاد فيها فتكون اجتهادية في حصول اختلاف
المجتهدين فيها او لا كما اجتهد على الابرار من المسائل الشرعية النظرية مستندين
الى اجتهادهم فان تلك المسئلة اجتهادية في واقع فيها اختلاف اصلا وان كانت
بعلا الاجتهاد والاصول حطية في اجتهادية واما الذين لا يخرجون في كل من
الاختلاف شرط في اجتهادية في فتوى الاجماع بالعلم بالاجتهادية والعلم بالدين
اجتهادية موقوف على طوع الاختلاف في كل ما في الاجتهاد ولا خلاف ان
وهذا الفصل الثالث في احكام المجتهد في كل شئ انتقلت العلم على ان المصيب
في الضلالت واحدا لا يحفظه المصيب فانها في الاكل مجتهد مصيب لا يفتقر
المطابق بل بمن في الاكل والحق ان لا يفتقر الى العلم ونفسه عليه
ولذلك فالمختص في مقتضى فتوها في الفتوى اما المسائل الشرعية فالحق ان المصيب
فيها او احدهما الذي ما حكم انتقد في الواقعة فذهب بما في المسائل
كلا شرعي والاولى والآخران انما ان كل مجتهد مصيب لا يفتقر الى العلم
المسئلة الاجتهادية كما بين من علمهم نعم العلم على اجتهادهم انما في المسائل
ان احدهما لا يفتقر ان يفتقر في الفتوى فتب العلم فانها في العلم في

اجتهاد

بمسائل

باعتبار وجه الشك في كون التقليد هو الذي يعقل العلم ويعرف به ويصدق من تقليد
 العالم اجمع ويعتبر بما فيه من حجة ما يبقى به من شبهة في نفسه انما هو الذي
 لا يستعمل في الاجتهاد واختلاف المذاهب لا يلحق عليه ان يمكن من جعل الحكم بطريق
 اقوى من اجتهاد فصيحة عليه فلهذا لا يتركه فلا يتركه ولا يتركه فلهذا
 على الاجتهاد وانما قلنا ان الظن الحاصل من الاجتهاد اقوى من الظن الحاصل من تقليد
 غيره من جهة اخرى فلهذا الظن الحاصل من تقليد الاجتهاد اقوى من الظن الحاصل من تقليد
 ذلك الاجتهاد فان ما احبه به هو الذي له الى الاجتهاد وهو على خلاف الظن
 الحاصل من اجتهاد نفسه وانما الثاني فلهذا العمل باقوى ظن من المستند الى طريق
 شريعتين واجب لهما **قال** قدس سره الوجه الاول لا يشترط في المستفي على صحة اجتهاده
 المتعلق بقوله فاسئلوا اهل الذمة عن شئ مما يريدون ان يعلموا من دينهم على ظن من اراد
 الاجتهاد والوجه الثاني في هذا الظن للمستفي من وجهين الاول ان الظن واجبه على
 على استقامته وقطعية وانما على ظن للمستفي ان المتعلق به عالم ولا متعلق به غير عالم
 استقامته وقطعية وانما على ظن للمستفي ان المتعلق به عالم ولا متعلق به غير عالم
 عليه استقامته وقطعية وانما على ظن للمستفي ان المتعلق به عالم ولا متعلق به غير عالم
 فان اتفقوا ولا اجتهاد في العلم الاوسع وقوله وان شأوا من غير ان يرجع احدهما
 بالعلم الاخرين لا بد من العلم والاعمال بالسنة والقرآن بالاجتهاد عن نفس العلم ان ليس
 على العالم في ذلك ولا يجوز العلم الا بالكتاب من اهل الاجتهاد والاعمال بمقتضى اجتهاد
 صيته ولا يجوز العلم على تقليد المتفلسف مع وجوب الافضل لان ظن اهل البيت اضعف
 وذات احوال

واذا كان مقتضى الشك في كون التقليد هو الذي يعقل العلم ويعرف به ويصدق من تقليد
 العالم اجمع ويعتبر بما فيه من حجة ما يبقى به من شبهة في نفسه انما هو الذي
 لا يستعمل في الاجتهاد واختلاف المذاهب لا يلحق عليه ان يمكن من جعل الحكم بطريق
 اقوى من اجتهاد فصيحة عليه فلهذا لا يتركه فلا يتركه ولا يتركه فلهذا
 على الاجتهاد وانما قلنا ان الظن الحاصل من الاجتهاد اقوى من الظن الحاصل من تقليد
 غيره من جهة اخرى فلهذا الظن الحاصل من تقليد الاجتهاد اقوى من الظن الحاصل من تقليد
 ذلك الاجتهاد فان ما احبه به هو الذي له الى الاجتهاد وهو على خلاف الظن
 الحاصل من اجتهاد نفسه وانما الثاني فلهذا العمل باقوى ظن من المستند الى طريق
 شريعتين واجب لهما **قال** قدس سره الوجه الاول لا يشترط في المستفي على صحة اجتهاده
 المتعلق بقوله فاسئلوا اهل الذمة عن شئ مما يريدون ان يعلموا من دينهم على ظن من اراد
 الاجتهاد والوجه الثاني في هذا الظن للمستفي من وجهين الاول ان الظن واجبه على
 على استقامته وقطعية وانما على ظن للمستفي ان المتعلق به عالم ولا متعلق به غير عالم
 استقامته وقطعية وانما على ظن للمستفي ان المتعلق به عالم ولا متعلق به غير عالم
 عليه استقامته وقطعية وانما على ظن للمستفي ان المتعلق به عالم ولا متعلق به غير عالم
 فان اتفقوا ولا اجتهاد في العلم الاوسع وقوله وان شأوا من غير ان يرجع احدهما
 بالعلم الاخرين لا بد من العلم والاعمال بالسنة والقرآن بالاجتهاد عن نفس العلم ان ليس
 على العالم في ذلك ولا يجوز العلم الا بالكتاب من اهل الاجتهاد والاعمال بمقتضى اجتهاد
 صيته ولا يجوز العلم على تقليد المتفلسف مع وجوب الافضل لان ظن اهل البيت اضعف
 وذات احوال

من الفقهاء لا يجب عليه الاجتهاد بل يخرج في تقليد من شاء منهم لان الخلاف في
 كل عصر ينكسر على العلم تركه في العلم والاعمال بالسنة والقرآن بالاجتهاد عن نفس العلم ان ليس
 على العالم في ذلك ولا يجوز العلم الا بالكتاب من اهل الاجتهاد والاعمال بمقتضى اجتهاد
 صيته ولا يجوز العلم على تقليد المتفلسف مع وجوب الافضل لان ظن اهل البيت اضعف
 وذات احوال

المفصل مع وجوب الافضل لان ظن اهل البيت اضعف وذات احوال
 الافضل فالعلم على الظن اهل البيت يتوقف على اصابة المفصل اضعف مع معارفه في العلم
 ولا يجوز تقليده وانما قلنا ان العلم اهل البيت المتساويين في ظنهم في حكم حادثة
 وعلى اقل تقدير في العلم اهل البيت يتوقف على اصابة المفصل اضعف مع معارفه في العلم
 العرف منقول من ذلك العلم الاخرين وجوبه وهو اختيارنا والمص والحق ان يتخذ
 وفلسفة بجان من ذلك العلم اهل البيت يتوقف على اصابة المفصل اضعف مع معارفه في العلم
 الحكم اهل البيت العلم اهل البيت يتوقف على اصابة المفصل اضعف مع معارفه في العلم
 بجهته لا يشترط في ذلك العلم اهل البيت يتوقف على اصابة المفصل اضعف مع معارفه في العلم
 استغناء كل عالم في مسألة لم يتقبل من احد من السلف اهل البيت العلم اهل البيت يتوقف على اصابة المفصل اضعف مع معارفه في العلم
 لان محض العلم اهل البيت يتوقف على اصابة المفصل اضعف مع معارفه في العلم
 فكل ما يتوقف على ذلك العلم اهل البيت يتوقف على اصابة المفصل اضعف مع معارفه في العلم
 العلم اهل البيت يتوقف على اصابة المفصل اضعف مع معارفه في العلم
 له الرجوع الى الاختلاف بينه وبين سلفه من المال اهل البيت يتوقف على اصابة المفصل اضعف مع معارفه في العلم
 بالذهب المعين غير ملزم وان كان الملزم بالذهب مع كونه الملزم بالعلم اهل البيت يتوقف على اصابة المفصل اضعف مع معارفه في العلم
 في الحادثة الخيرية وفصل اخر من فقهاء اهل البيت العلم اهل البيت يتوقف على اصابة المفصل اضعف مع معارفه في العلم
 الملزم الى الرجوع الى الاختلاف بينه وبين سلفه من المال اهل البيت يتوقف على اصابة المفصل اضعف مع معارفه في العلم
 جازم المدلول الى المذهب الغير على تقدير ظهور رجحان في العلم والاعمال بالسنة والقرآن بالاجتهاد عن نفس العلم ان ليس
 على العالم في ذلك ولا يجوز العلم الا بالكتاب من اهل الاجتهاد والاعمال بمقتضى اجتهاد
 صيته ولا يجوز العلم على تقليد المتفلسف مع وجوب الافضل لان ظن اهل البيت اضعف
 وذات احوال

المفصل

فيكون باهتة الان استصحاب الجاهة خلاف الاكثر التكليف والخفية كان وجه
الشيء في الحال يتحقق وجوه فالاستقبال لقضاء العقل بذلك في اكثر الاشياء
وكان الاصطلاح الشريعة مبينة على ان العلم انما يتم له بطريق الى الخارج من غير
وجهه وانما علم في الخارج على الاستصحاب اصحى بان الترتيب بين الرتبة في العلم
ان كانا مشتركين في مقصدها وكان قياسا لا ان تسبق بينهما من غير العلم وهو
باطل والجواب الترتيب بين الرتبة في العلم باطله وانما علم باطله حكمي بان الناف
لا دليل عليه وهو ان العلم ان العلم بطلان ثابتا في الاستقبال فيستمر الظن بقاء
خبره على الاستصحاب وقد بينا صحته وان اريد في ذلك فهو باطل قطعاً **القول**
الماضي من فخره في الاصطلاح الشريعة التي وقع الاتفاق على الاصوليين او اكثرهم كما هو
طريقه في ذكر ما يقع فيه الخلاف منها وهي امور الثلاثة استصحاب الحال هو حجة
عند جماعة من الشافعية كماله والعري في العقل خلاف ذلك لا في الرتبة في العلم
وابر الحسنيين المصنف واكثر الحنفية باطله العلم الاول واسخ على وجوه الاول
ان العلم بوجه الشيء الممكن يتاوه في الحال يتحقق على وجهه في الاستقبال
كذلك العلم بوجه الشيء والعلم بالظن واجب كما ينبغي كونه حجة لا في العلم الاول
لعل احد ما يوجب انما يحصل المراد من كماله العقل قضى بذلك في غير ما يوجب في ذلك
الروايع انما يحصل المراد من وعلى ذلك مبني اكثر مقاصد العقلاء في امور معاشهم و
استفادهم كالحال في التجار الذي يحصل من القضاء ويجوز ان الخطأ والخلاف يتوقع
الساكنات البعيدة الموهبة فيها بعض الاستقاة الخطيئة كسهم في الالة الحمد للعلامة

الفاويه الحارة ومفرجه الى البقعة طلبا للبرق وماذا لك الا الماسحة ومن عجز
الاستعداد كونه في تلك الموضع والعلل ذلك من خوفه وما حجب بعضهم على هذا
الطلب بان الباقي مستغن عن المجرى والحادث مستغن اليه فيكون ما يقع في المجرى
وجوه وان او غير ما وجهها على انه وان الباقي لا يتوقف على وجودها ان
الاستعداد وقاية الباقي وما ان التبريد يعلل الحال الا ان قوته وعجزها ان
الاستعداد وبدل المجرى بالعدم او بالعكس وقاية المجرى والعدم بذلك التبريد
ووجود ما يتوقف عليها وعلى ان لا تفسد الا في وقت وهذا المستند الى الطبيعة
الى ان اثناء المطر الذي لا يكون احيى من هذا الالة ومقدار ما كان فلكه كونه
في غيبط الضلم وان غلبا من هذه القضاية اكثر الكلام الشريفه مبدية على
الاستعداد فيكون محي الاله لان الدليل انما يجب العمل بانام عظيم عليها ان يال
حكمه اما علمنا كالتابع او بعضه انما لا يخصص العلم والقيود الطلق واعلم انه
والا انما علمه ولا يستلزم الى العلم بانما ذلك الاستعداد واما الثاني فبمن
في الاجرام واقع وان التلك في جميع الطوائف ايضا نزع من الدخول في الصلوة
يجتنبها والتك فيها لا يحصل لها في الزمان الماضي لان نزع من الدخول في الصلوة
يستقله من جبرها وانما في قيام الشيء طالعها عليها لا يمكن ان لا تكون في
ما ان يكون الماخر عدم الاستعداد او يكون الاستعداد وعنده متساوية في العلم
ما ان يكون الماخر الدخول في الصلوة من غير تبدل طائفة في الصلوة الى العلم وعنده
الصلوة الثانية وما باطل ان العلم او في التناقض اما ان الزمان الدخول في الصلوة

في الصورة من جميعاً من غير طاعة أو عدم إيمان فيها اجتماعاً والاطماع واقع بإحاطة لا يخرج
الخارجيات بالتقسيم بين الوقتين في الحكم أمان بكونه لا يشك في الحكم في مقتضى ذلك
الحكم أو أمان كان الأول كان الحكم في الزمان الثاني ثابتاً بالاعتبار لا بالاستصحاب
وإن كان الثاني كالتسمية بين الوقتين في الحكم من غير دليل وهو صراط الاطماع والرجاء
أن التسمية بينهما باعتبار أن العلم بدعوى الحكم في الزمان الأول يقتضي على سبيل
عائد لكيفية الزمان الثاني والعلم بالظن واجب ولا يلزم من بطلان القياس نفى
مطلوب الدليل لأن القياس دليل خاص بنفي الزمان لا بد من نفي الدام وإنه نفي هذا العلم
أن الناس اختلصوا في الناس جارية على دليل على أن القياس المسمى في هذا القول
الاطماع عليه كقانون الفقه على الإطلاقات على منكر الذي كثر زائفاً ولا علمي الكبرياء
صلواته من استأصم شره لمصلحة إقناعه الدام على الذي لم يزل في إقناعه الإطلاقات
التي وقاله الشريف لم يكن وهو اختيار السيد المرتضى رحمه الله وإلى الحسين
البيهقي والغزالي وأوجبهم علم الدلائل العقلية دون الزعميات والمطعم
طاب ثراه قال إن كانت حادثة العلم بالاطماع على أن الذي قاله هو أصلاً من مقتضى دليل
على الظن بقاؤه أن المطمئن ما يزيل ذلك الظن فهو حيز من الترتيب الاستصحاب
وقد معنى العلم به وبأن كونه صحيحاً وإن كان لا يغير ذلك حصول الحكم بالقياس فيما لا يشك
مقتضى بالضرورة من جهة العلم بالاطماع لأن ذلك الذي إن لم يكن معلوماً بالضرورة
فلا يلزم من طريقه يعلم يجب كونه عند الدعوى ليطبق في ما يجب على مدعى الالتماس
وإلا لما كان يمكن من حيث هو استصحاب الترتيب الذي في الشرع والذي لا يلزم الحكم

أباحهم إلا لزوج هو الدليل وقد وقع الاتفاق على وجوبه أقامة الدليل على العلية
وقدم الصانع ثم وحاصل الدعوى الأولى في الشراك والتأخير في الحديث
والدليل على صحة ما تقدم والجد على ما عاكس به الأول فإن نفي الدليل على الشك
ليس كونه نافية ولا كونه إقراراً على سقوط الدليل على الثاني بل كونه نافية
على الدليل وعلى ما ذكر على أنه لا بد من الدليل على نفي الشك وهو قائم على الحق
وقد استغنى الجواب عن بعض من لا يثبت كما في دعوى الزنى والبيعة والتلفها
وكما في أن نفي ذلك كونه إقراراً على سقوط الدليل على الميث فكذا المنكر وأما وجوب
سأله ما دونه وصوم شوال معلوم من دين الإسلام ضرورة أن لا يكون ثابتاً لا يشترط
أكثر ثابتاً ويصح نفي العلم بالثبوت وكذا في الكفاية وأما نفي الدليل على نفي الشراك
على الصانع ثم ثابت الاتفاق ولتلق نعم فاعلم أنه لا إرادة قال قلت سئل عن
الثاني الاحتسان وقد ذهب إليه أكثر أئمة وأما في الباقي فالحاصل بينهم
اختلاف لا يصح أن يكون بعضهم ضروماً ودليل يتفاد في نفي الجحيد عبرة على أنه
مغتر وبعضهم قال لا يرد على من يماس صغيراً لم يمس امرئ وقال الأوزاعي أنه
مختص به قياساً بقوله من وجعل العدة الزنا فلا يلزم للدليل إقراره ونفي الأول قال
الجحيد شك فيه بل يجوز الدليل بما جاءه ولا وجوب العادة أتماماً والثاني متفق
عليه بين أرباب القياس وكذا الثاني والرابع قال هذا هو الطريق الثاقب في الباقي
لثبوتها فيها وهو المسمى بالاحتسان والظاهر خلاف ما ذهبوا إليه وأما الأول
فإنه لا نفع للاحتسان فقد استغنى عن الحسن وطالب ما يستلزم الإنسان إلى الإقرار

من الصور والمخالفات والاختلافات وان كان مستحقا عند غيره وامامنا فقد اختلفوا
في تقديره فلهذا بعض الحنفية بان دليل المنافع في ضمن الجسد لا يقدر اطلاقا لعدم
مداومة العبرة عليه واخرى من منعه بانها مارة عن العود الى من وجب قياس الجسد
بقياس اوقافه ومنهم من قال انه عبارة عن شخصه قياس دليل اوقافه وقال الكوفي
الاختصاص عبارة العود في مسألة من مثل ما حكم به في نظارها والمخالف للوجه
اخرى وعلا سبلها مع اربعة الاختصاص بالرجوع عن حكم دليل خاص الى مقابلة دليل
عام عليه اقول من ضمن اربعة اوجهها وقد اوردنا ان لا يتحقق بين وجهي الاختلاف
مطابق في حجة الاختصاص في الشيء لا بالنسبة الى القول ان حصل الجسد ثم بعد ذلك
دليلنا لمتحققا وما حاصله لا يخرج من التمسك بدلائل العامة وان فحوى كون دليل شرعي
فلا يقع في جواز التمسك بدفع عدم الدلالة وبالنسبة الثاني متفق بان حجة عند
الغالبين بان القواعد التي لا تنزع بينهم في عقيدتهم اوجه القياسين على اضعفها وكذا
بالنسبة الثاني فان خلاصة راجع الى شخص العلم وقد علمت الحرة والاربع
فذلك فان العلم بالدليل الحجج عقيدته على الدليل المجمع معين اتفاقا وتخصي
النزاع بينهم في الاطلاقات اللفظية وتسمية واحد من هذه الغالب بالاختصاص
قال قدس سره الحرة الثالثة هي حب العباد وليس حجة بل ان العلم والعرف والمخالفة
كل واحد منهم صلاحيه في حجة لزوم التضيقات وعدم الدليل اليه دليل على عدم
والانهم العكس في التمسك فيه لان اوقاف جميع القرضان ان ومنه المختار
جواز ان يحل الله للبيع وما حكموا بما شئت فانك لا يمكن الا بالاصل في الاطلاق

التكليف

التخلف وكان قول الخلف اذا اخترت افعلوا لم يختر فلا تفعلوا باخر وكان
الخلف ان يتلفوا عن الفعل او تركه فالتلف كان مكلفا بالاشتراك من دون شرط
التخلف فقلت بالحق فان ادعى الرجوع والعدم من سبقه فعل الخلف والحسن
لا بد من طريق واللازم تخلف بالانطلاق ولا فجزان ذلك في حق العالم يستلزم
جواز في حق العالي وهو هذا لما **اقر** على ما في هذا الخبر على ان راق الحاشية فقلت
فيها وجعلوا لا اذ قالوا العالي اي في الفيلسوف من اجل العلية التي يثبت عصمتهم
عليها لم يمس بحجة خلاف العلم حيث في هذا المارحة مطلقا والاخرى حيث
قالوا انه انما خالف القياس والحجرات ليس بحجة مطلقة ان كل واحد من المحابر
المشاهير يجب عليهم القضاء والقطع في هذا المارحة الذي في قوله بحجة واحدة وكان العلية
اختلفوا في كونها سالكا في مسئلة توثيق الجرح الاخرى وفي قالوا في جهة انت
على كلام وفيها وما اقتضت اقول علم فيها فلو كان قول العالي بحجة واحدة في لزوم
وجوب التوضيح وهو غير نظير فان المانع ان يقع لزوم ما ذكرته وقد كان
كون قول العالي بحجة في الجرح لا ينافي عدم وجوب التعليل عند قيام المظاهر في الرجوع
عليها انما هو كونه في الطريق الشرعي فان كان واحدا منها لا يجب التعليل عند قيام
المظاهر في الاجماع عليه اما الرجوع والتخلف في ذلك في كونه جهة وطريقا شرعيا في الجلة
وجوب التوضيح في الزهد والرجوع وجوب التعليل والجماع وهو صحيح بل يتبين
الخبر في العالي عند سابق الحجة هو في قلته والحي عند ادعى الامارة بين
الشواذ ذهب بعض الفقهاء الى ان عدم الملاطحة اليك الذي جعله على عدم الاستدلال

عليه بان الحكم الشرعي لا بد من دليل شرعي كما قلناه ولا يلزم التكليف بالاجتماع وذلك
الدليل ما مضى والاجماع او قياسا فنعته وقاعدة الحكم لا على اختصاص اوله الحكم الشرعي
في الثلاثة المذكورة فاما ما يظن ان الحق في دليلها فاعلم بانها علمه والاعمال
بالظن واجب وان الدليل ان كان معدوما في الوجود والاستلزام وان لم يكن الدليل عينا
البيان الحكم كمن وجدنا فاما قد علمنا فمعنا اولوية احد طرفي الحكم اعني وجوده
وعدمه فعمل المشكوك فيه بوجوب الحكم لا يكون حكما معلوما لعدم وجوده فيمكن الحكم
المشكوك فيه معدوما من وجه آخر فاذ كان الحكم اخرج التضييق وصحح بالضرورة
تعبير المعنى من الثاني المذكور بالعلمي انما هو على سبيل المثال ان ذلك علمك حقيقة
الثالث اختلافنا في انه هل يجوز ان يقول التوهم الذي هو او العالم احكم ثمانية
فاما حكم بالصواب فيخرج مجازا في معنى غير ان وجوده او على الحقيقة في معنى الحق
منه ومن غيره ويعتقد الثاني وجوده المعتد به على اقتضاء الحق اعليه وجوده
آثره من وجوب بسط التكليف فان الشارع اذا قال للحكم ان اخترت اذ لا خلاف
فاذا علم بان لا تختار فلا يتصور ان ذلك عين لا حاشية ولا يكون تكليفا ولا يغير نظمه
للمعنى او الجواب بسط التكليف عند كونه وهو ما هو الحكم واحد ذلك الطرف
ولما زعمنا ذلك الحكم وهو اخذ على انه لا سالما لكن يلزم من سقوط التكليف بذلك
وسقوط سائر التكليف عنهم التوهم لان يقال اما هذا الحكم فهو من الحكم الذي هو
حتى في اسقاط التكليف عنه بما عليه الفرض او لا لكن ذلك علم انما به واجبه
المكلف لا يتفكك من احد التضييق اعني الفعل والترك ويجوز ان يكون

البريد

بما يجعل انكاره كنهه مختصا بالاصل وليس كذلك بالاشتراك فخصاله الكثرة
المختصة بالخط عليه انكاره عنها جميعه فخط فان الخط انما هو
يتبين احد الطرفين وذلك باننا نكتف الحظ عنه وليس كما صلاحه يكون قياسه
مختصا بالاصح **الفصل الثاني** في انفعال الناحية او الخط فخط
ويجب تميز الشيء عن الشيء من الاعمال على الفعل اذ ان الخط لا يقتضي ذلك فخط
مقتضى على ما يكون فكيفما بالاطلاق وفيه نظر للمعنى كون الفصل في الغايات
بما ذكره ذلك الفصل احرى فان كثير من الافعال الصادقة من الخط فخط
العمل مع عدم شعورهم بعلم الفعل فخطها بما وقع عليهم بعدم شعوره بذلك
فخط في العباد انهم سببه فعل حسن فخط فان الفعل هو الذي هو على الاشتغال
ويقتضي حجبته وان فعله ان كره ما او اطاعا بحسن الفعل الماس به بل هو على
ذهبا على حسنة **لما ذكره في العالم** كان الذي هو على انما هو في فضل
للمعنى الملائمة **قال** قدس الله روحه الجنة التي في كيفية الاستدلال **الفصل**
والملاب وان يتبين انما يحصل القاسية بالاستدلال فان اشتغال الخط في
فصل الاستدلال وهو لا ينفذ القبيح ان كان يكون ما لم يستقر هو خلقه واستقر
الان يكون المذكور في جميع الخواص وان كان بالحكم فهو القياس في غير فصل
الخط وهو المبدأ للقياس وان اشتغال ما لم ينفذ القبيح وهو الذي هو
القياس هو الذي سبق ببيان القياس الفصل للقياس لا بد من من مقدمتين
فان اشتغال احداهما على الخط يقتضي الفصل الاستدلال والخط لا ينفذ

فقد ستر الفصل الثاني في الاعتراضات وعلمها منع او ممانعة من غير ان يمتنع
وهو يلزم في اللفظ الاجمال اعراضه ويكلف بديله وجوابه بيان الظهور في الامور
ومنها ناسا لاعتبار وجهي في القياس في هذا التناول ومنها ناسا لوجه وهو
اثبات اعتبار الجميع في تقييد الحكم بنحو اعتبار اوجاه وجوابه بيان المانع ومنها منع
وجوابه الخلاف في اللفظ الاجمال وجوابه ان يكون على وجهه في الاستلزام من قولنا نحن
ان شئنا او اثبات العلية باحدى الطرق السابقة ومنها علم الثاني ان يكون بان يكون
طريقا يجرى الى بيان استواء مناسبت الوصف وهو سبيل المطالبة وجوابه ان
علم الثاني في اللفظ الاجمال بان يكون الوصف قد استغنى عنه في اثبات الحكم في الحقيقة عليه
بغير وجه يجرى الى المطالبة في الفصل وجه قوله بان كان التعليل بامرين وامام العلم الثاني
في الفهم وهو ان الوصف المذكور في اللفظ لا يطلع في جميع صور التعليل وان كان
انما هو وجوبه في عدم التوافق في الحكم ومنها التيقن في المناسبة او في اخفاء
الحكم الى التيقن ومنها اخفاء الوصف وعدم انضباطه ومنها الممانعة في اللفظ الاجمال
بغير وجه يجرى في قوله خلاف ما جرح المعترض في قوله بان الاستلزام الفهم وجوب عليه ثبات
تقديم في الفهم ولا يفتقر الى اصل الوصف الذي جرحه وجوابه ان يمتنع وجوب
الوصف او المطالبة في ما يجرى وما في الفهم بما يقتضي تقييد الحكم المستدل اما بنحو
او اجماع او غيرهما واختلف في قبوله من حيث ان المعترض يشاهد الهدى والاستدلال
ومن حيث يقتضيه بالذات او لعل مقام اللفظ المستدل كما جرح في الطريق
واما في الاستلزام والرفع معا وهو سوال الفرق وليكن هذا اخر ما يذكر في الكتاب من هذه

التعليل

التعليل في هذا الفن على طلبه في كتابنا المنهج في الاسرار فانه قد بلغ الغاية
وتجاوز الغاية وانه الموفق في التعليل في الاسرار فانه قد بلغ الغاية
يجمع الى اثنين احدهما النوع في المقدمات الدليل الذي ذكره المستدل على الحكم الذي
ادعاء والثاني المعارض في الحكم بانامته ودليله على ما يقتضي ذلك الحكم هي حجة شرعية
اعراض الاول الاستدلال وهو طلب شرح دليل اللفظ المذكور في الدليل والافضل
ذلك ان اللفظ المذكور في الحكم من جهة احدى الجهتين او مطالعة السوال او كان ضروريا
لا يفرق السماع معناه انما الاستدلال على البين في الفهم عن ادعاء وهذا قدما ما يشبه فيه
الاستدلال في حجة الاستدلال في السبيل بان يكون محلا او غيرهما فان قيل ظهور
الدليل في الحقيقة وذلك انما هو ان اللفظ المذكور في الحكم لا يفرق في اللفظ الاجمال
شرطا في الدليل في الاستدلال في الفهم بوجه المعترض في الجواب ان الجواب لما كان مخالفا
للتعليل كان فيه ظاهر فافهم المستدل الى بيان ففهمه وكان ذلك على المعترض في الفهم
منه وجه الجواب والفرق في اللفظ المذكور في الفهم من حيث هو ان كان في ظاهره شبهة
عند احد القراء والفرق في الاستدلال الى العناد انما الظاهر عدم خفاية عليه اما في الفهم
بطريق او الجواب لا يفتقر الى سبب ترجحه بين احتمالين كفاء فذلك ولم يقتض ذلك
ذلك السبب ان الفصل عدم الجواب ولقد بان السبب وقدر المستدل على بيان
تحقق الرجحان ولقد بان السبب وقدر المستدل على بيان تحقق الرجحان وانما
قدم هذا السوال على غيره وانما هو متفرع عن علم المعترض وتقدم هذا السوال
لغير المعترض وهو مقام على جواب هذا السوال في رفع الالزام في الجواب في التفسير

اللفظ في اعتبار التفسير وما تقدمت نظرية التفسير من الجملة واللفظ في الجملة متقدم
على اللفظ في تقييد امثال قوله الشايع في ان اللفظ في التفسير في اللفظ في اللفظ
حكم الجواب كما لو كان فيقول الحق في معترضه انه الحكم في الاستدلال فان العلم عند
من الحكم الجواب وقد استدل في التعليل في اللفظ المستدل او ما جرحه حكم الاستدلال
عليه ففهمه يكون منقطعاً لان اللفظ المذكور في الحكم الذي جرحه في اللفظ الاجمال
فلا مانع من المعترض في اللفظ الاجمال فان اللفظ المذكور في الاستدلال في اللفظ الاجمال
لم يتم مطالعته وهو انشراح في ذلك ففهمه كما هو صمده وعمل
عما انشاء من الدليل الى غيره وهو انشراح ايضاً وقال الحق في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال
انما انشاء الدليل على حكم الفهم ولا يمتنع في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
على وجود علمه السابق في الاستدلال على وجهه عطف اللفظ وعلى علمه الوصف كما يتوقف
على اثبات حكم الاستدلال انما كان القياس في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
وجوب علمه في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
والاستدلال على الحكم من ذلك ففهمه انما يمتنع هنا من الاستدلال على الحكم
لنساخته الجرح في الفهم في القياس الى وجهه بان يبين تحقق الحكم في اللفظ الاجمال
او غيره الخاف من وجود العلم في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
من ان علم الحكم الاجمال في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
الحل في جوابه في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
المعترض في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال

والفهم ان يميز بين ابطاله في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
اللفظ في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
ان شئنا في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
عبارة عن مخالفة القياس في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
في سبيل التفسير في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
الشايع في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
مخالفة التفسير في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
اللفظ في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
تدريجاً في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
على اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
التكرار في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
للتلف وهو يقتضي وجود اللفظ في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
لان اللفظ في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
للتفسير في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
الوصف الواحد كائناً في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
لا يصدق لان اشتراط اللفظ على وجهين تناسبه كجرحه فيها كما هو مقتضى
الحل في جوابه في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال
الرابع منع الحكم في اللفظ المذكور في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال في اللفظ الاجمال

اللفظ

ذلك الوصف المتبع كونه علة في الأصل من عقل او حسن او شر على حسب حال
 ذلك الوصف في كل مسألة الثاني في تعليل الوصف المسمى كونه علة في معنى
 سؤال المطالبة وهو اعظم الاسئلة الواردة على القياس لعدم وقوعه على كل
 وصف يدعي كونه علة الحكم وانما الغرض مما قبله من الاستدلال لان عملية الوصف صفة
 للوصف متحققة استوفت على حقيقة من جهة كون وجوده صفة فرع وهو الوصف
 وقد اختلف في قبوله والحق ذلك لان اثبات الحكم في الفرع مما لا يمكن استثناءه الى مجرد
 حكم الأصل من غير جامع بينهما فالجامع يجب كونه في الأصل بمعنى الباعث لا بمعنى المتأثر على
 ما سبق والوصف المطروح كما قيل ان يكون باعثا فينتج التمسك به في القياس فليقل
 السؤال اقضى الى التمسك بالوصف المطروح المحقق ولا يخفى فساد ما قيل
 لا معنى للقياس الا من يفرغ الى أصله جامع بينهما وتعلقا بالمستدل بذلك فخرج عن
 وظيفة فعل المعنى الصحيح في الجواب المنع من تحقق القياس ان كان الجامع غير مترا
 الا في بعض الفل كونه علة الحكم فيد وجواب هذا السؤال ببيان ما يدل على علة الوصف
 من نفس الوصف ومناسبة اخرى مما سبق في طرق الدلالة الثاني عدم التاثير وهو عبارة
 عن ايلو وصف في الأصل مستغنى عن اثبات الحكم او غير ذلك من جهة العقل والجدل
 ليوصل الى امره اقسام الاول عدم التاثير في الوصف وهو ان يكون الوصف المتأثر
 في الأصل طريقا لا مناسبة فيه ولا شريكا في الأصل في صفة الصلة لا يخرج حصرها
 فلا تقدم في الأثران على غيرها كالحرف فان علم جوان الفقر وصف طريق بالنسبة
 الى الحكم الذي هو علم تقدم الاثران على الوقت وحاصل هذا القول ارجح الى بيان

انقول

ان تعليل الحكم على الوصف شعري بعبارة او بديان رجحان ما ذكره من الوصف على ما لا
 به العارضي بوجه من وجوه الرجحان السابق عدم التاثير في الحكم وهو ان
 في الدليل صفة لا تثير في الحكم العلة كما يقال في مسألة المراتب ان المراتب انما في راد
 الحرف طائفة مشتركة فلا يجب عليهم التمايز اذ لا ينفك امرها في راد المراتب كما هو قوله فان
 لا تكلف في حاله في هذا السلام وحاصل هذا وجه العلم الثاني في الوصف ان
 لا يملك في راد الوصف وصفه ان يخرج في الحكم عدم التاثير في الفرع وهو عبارة
 عن كون الوصف لا يعلو علة الحكم لا يطرح في جميع صور الزمان وان كان مناسب كما يقال
 في المراتب وجوبت فنتجها بغير كونه فلا يصلح ان يكونها كما لو وجبت بغير كونه لان
 توجبها نفسها من غير كونه وان كان مناسب الحكم وهو يلائم الحكم الا ان لا يطرح
 في جميع صور الزمان ان الزمان واقع فيما ان وجبت فنتجها من الكفر وغير الكفر
 وحاصل هذا وجه العلم الثاني في الحكم ان توجبها نفسها مستغنى العلم الثاني
 لقوله لا تثير في الحكم ان توجبها العلم الثاني في الأصل ان التاثير من غير كونه مؤثر
 في الأصل الثاني الاول عدم التاثير في الحكم ان توجبها نفسها مستغنى العلم الثاني
 الحكم على وصفه فنتجها لا يطرح في جميع صور الزمان وان كان مناسب كما يقال
 عليها وجوبها ببيان رجحان تلك المسطرة على المسئلة بطريق يفصل بينهما وتختلف
 المسائل وله اثبات الرجحان بطريق اجمالي بطريق في جميع المسائل وذلك ان يقال ان ترجح
 المصلحة على المسئلة العارضة لجامع البحث التام وعدم الاطلاع على ما يمكن امتناع الحكم
 اليه في كل التعليل سوى ما ذكره من ان ثبت الحكم تعبد الوصف في الأصل الثاني

الفرع

الفرع في اقتضاء الحكم الى المقصود وهو ما لا يمكن ان يعلل حرة المعاصره الثاني
 في حق الحاشية بالاجابة الى فرع التجاوب بين الزمان والسناء المقضي الى العجز فاما
 كان الحق هو هذا السداد بالعلم في مقدمات العلم لها والنظر اليها بالثبوت
 المقضية الى العجز فيقول المعترض هذا الحكم غير صالح للاقتضاء لهذا المقصود بحيث
 ان سداد بابه الكمال ادعى الى العجز في الفرع في العجز لكون ان التقى ما لا يماثل
 من غير ما يوجب بان الزمان المدة في زمان من النظر الى المراتب مشبهة عادة في الاستدلال
 العارضي على ممر الزمان وقتها والزم منه بغير الاستدلال الطبيعي كالاتحاد بغير تحقيق
 السداد بابه العجز الثاني الاول عدم التاثير في الحكم ان توجبها نفسها مستغنى العلم الثاني
 فان قيل يقال المقصود من الزمان في الزمان وانما ذلك فان قيل ان اختلاف
 الزمان على ما مضى وطولها لا يخلو في اختلاف الأشخاص في الزمان والاصول وما هذا
 شأنه في ذلك الشائع في غير هذا المكان الظاهر ان الجلية دفع العجز عن التاثير
 في البحث عن التاثير من غير ما تقدم اليه بل ان يرد على العجز منعا للاسناد الى الحكم
 عند اختلاف الصواب بسبب اختلاف هذه الاسماء في زيادة والتفصيلات
 والاشكال والضعف وجوابا ما بديان كون ما علة به مضطرا فيفسد ايضا بطل

الثالثة تمتنع القديرة على تقدير بين منها وما كون العلة الموجع منها كونها
الوصف للشيء في العرض وبما كان القديرة على تقدير واحد وهو كون العلة
وصف المستدل فتكون علم القديرة ابرح لان وقوع احتمال من احتمالين اقل من وقوع
احتمال واحد بعينه والتي ان اسناد الحكم الى احد الوصفين المناسبين ليس فيه
تميز يكون كالحكم على الواحد فيهما قيل ودعا وعلى العرض بيان انتهاء الوصف
ابدا للعارض المستدل في النوع لم اقل ان وقع ثم لم يوصفوه النوع بين الاصل والفرع
وذلك لا يلزم الا بالبيان ان في تقدير محقق فذلك الوصف الفرع ملح اذ لا يصل الى القادر
الثالثة وهو على المستدل ثلاثة مخرج عن العرض وقال آخر من لا يجب عليه ذلك
لان ان كان موجعا في الفرع افترق المستدل الزمان وموجعا في فرع الحاق وانما
لم يصح فصل اخر من فقال الزمان مرجع الفرع بقصد الفرق بين الاصل والفرع وجب
عليه بيان انتهاء الوصف الذي ابداه عن الفرع وان ابرح في تقدير ذلك ما يجب
بان يقلل هذا الوصف ثبته انما يكون من احواله في القليل لما ذكرته من الدليل
فان كان غير محقق في الفرع ثبت الفرق وان كان محققا فيه فالحكم يكون ثابتا
في الفرع بجميع الوصفين فثبت ان المستدل لم يذكر في الاكادام العلة بقاها
بل بعضها فاقى قلة في الاكادام ولعل يفترق الفرع في اصل الوصف الذي ذكرته
بله المستدل لثبته بالاعتبار وقاله لا هو المختار ان حاصل هذه العلة اتم
اما في الحكم لعدم العلة كفي جميع الفصائل في المثال لعدم العلة وهي جميع المثال
العمل المطلوب بالارجح او استدلال على القليل بالوصف الذي ذكره وعلى كل

كسبب الحج والعمرة بالسفر فحق الثاني عشر المعارضة في الأصل بمعنى آخر غير الأصل
به الاستدلال ولو كان مستقلا بالاعتقال للمعارضين من أصل آخر به الفصل في البر
والطعم بالكليل أو الفتنة وغير مستقلة بالاعتقال على وجه يكون مخالفا للاعتقال وجبر
من العلة وذلك لاعتراضه من أصل وجوبه الفضايف الفصل بالمشتر بالاعتقال والاعتقال
بالحج في الأصل أمضى الفصل بالحجده وفيه اختلاف الجدل بين من قبله فمنهم من ربه
بأنه منته على أن لا يقع اعتقال الحكم بعلتين كما سبق في البحث فيه ولهذا فانا لا نقول بأن الأفراد
مأذونه الاستدلال بحجده من المعارضة حتى كونه علة إجماعا أو مانعا للاعتقال بل كونه صالحا
لذلك فيفسد العمل المعارضة لأن العمل لا يحسن كونه علة ولا جبر عنها لما تقدم
والناصح للاعتقال يدع عدم المعارضة للاعتقال يدع وجوده ولا بد من العلة
المراد بالثبوت الحكم عقدها مع المناسبة وهو حتى وكل واحد من الوصفين
فكان كل واحد منهما علة ومنهم من قبله وأوجب الاستدلال القيام بالحج أو عمره
وهو اختياره معارضة في المخاض كونه لما وجد في الأصل وصفان أعني الوصف
الذي ذكره الاستدلال والوصف الذي ذكره العترض فاما أن يكون كل واحد منهما
علة مستقلة الحكم أو كلاهما أو بطل ما تقدم من استلزام اعتقال الحكم الواحد بعلتين
مستقلتين والثاني فاما أن يكون العلة الوصف الذي ذكره الاستدلال وحده
أو الذي ذكره العترض وحده أو واجبا معا بحيث لا يكون كل منهما جازما في العلة
والقول في المآل أن لا يخرج من غير حج فقيمين لنا لا شيء يدع نقيض الحكم
من الأصل إلى العزم أن المجمع فيه الوصفان ويتقدم بأولى الوصفين

والله

ومنه من قبله وجعله عابداً عن سواه واحداً لا شريك له والمقصود منه وهو
الفرق والاختلاف وصحة وقد تقدم الجواب في ذلك وجواب جواب المارة
في الأصل والمارة في الفرع وقد تقدم وبقي الأمر أنات واجوبتها فقلت
وحيث انتهى كلام المصنف فليس يتم المصنف فلنقطع الكلام حامدين لله على ما
نعمه وقطاعاً لأنهم قد وصلوا على سيد المرسلين وخاتم الأنبياء محمد المصطفى
والآل الأئمة الصفياء صلوات الله عليهم أجمعين لها والافتقار في من كتابته في عاشر شهر
رجب المرجب سنة هزار وستمائة سي في باب الأصفهان كتابته في آل الله
عبد العظيم ابن حجة عثمان بن أحمد لا استعمل شيئاً من الجواهر فبقى للاتمام
على كتابته ونقح على نفسه في حق والده أبيها المصطفى لا كتب هذا النسخة الشريفة
الاستغنية الكثير وهذا به ضياء البصر في زمن كتبه وكان لي في فضائل الهداة
مرتبسا والمجان ابدي بفضل الله لا أنعمائي ولا نفع المحصلين فانما الاستدراك وكل
قاربه ان لا يفي هذا الذنب في الاوقات لا تتجابه الدعاء لان هذا المنهج في صحة
وفي كونه عثمان بن عفان تمت سنة ١١٣٢

Handwritten text in red ink, likely a signature or date.

القلعة في كاختصاص الأصل الخروا بين فاصل المستل هو أصل الحق في فائدته
شهد لوصف المستل كالاعتبار كذا في قول وصف الحق في الاعتقاد هو عبارة أما
يلعب وجه الوصف الذي أعاده الحق في الأصل أو بعد صلح صلاحيته العلمية فحاشا
وعدم انضباط أو المطالبة بتأثيره إن كان مبدئا أو المناصرة أو الشك بالبرهان
والتميم الثالث عشر في الحاشية في العرج ما يقتضي تفريق حكم المستل أما بقوله الخ
ظاهر بوجه ما في الحكم أو بغيره ثم لا بد من بيان حقيقة وكيفية ما إذا اختلفا
عاشا طويلا أو ثبات المستل كمن الوصف الذي علمه علمه ولا يختلف فيه فوجه
قوم وقبله الحاشية أو ما المألوته فقال وإن الحاشية استلزامه أو بغيره ما لمزها
ناه المستل لمقاومة دليله لا كان معقول أن الحاشية العرج في سلوك طريق
العلم خصوصاً إن المالكين له حاد سواء فانه لم يبق لهم التميز إنهم المقصود
الناظرة واختلفت فاية الحد في الاحتجاج وهو عبارة أن يقع فيه المستل
ككل ما العرج أن يقع فيه لو كان المستل معشك بل وان عجز عن جميع فلك
فقد اختلف في حاشية وضعه بالرجوع إلى دليله فمن من منعد أن تكون العرج
وإن كان مرجحاً لأنه لا يخرج من كونه أمراً واحداً ولا يخرج من كونه أمراً واحداً
المستل على دليل العرج في وجود من وجه الرجوع بقين العاربه والقاء دليل
العرج وهو مقصود إلى أربع عشر العرج وهو عبارة عن الحاشية في الأصل والعرج
معاً لم لا يتفقاً أحداً لم يكن فرقاً واختلف في قبوله فبعد قوم ما في فيه
من الحق بين أسئلة مختلفة هي الحاشية في الأصل والحاشية في العرج

ضمیمہ

۱۸۷۱
موزه ملی ایران

۱۸۷۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

۱۳۳۰

کتاب: شرح نهج البلاغه (۴ ج)

مؤلف: محمد باقر

موضوع: اصول فقه

۲۷۱۰

۳۱۹۳۲

شماره ثبت کتاب

۱۳۳۰

۱۸۷۱

۱۸۷۱
موزه ملی ایران

F 144

